جامعه عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة :المالية ومحاسبة **التخصص : التدقيق المجاسبي ومراقبة التسيير**

التدقيق المحاسبي ودوره في تعزيز المعلومة المالية

دراسة حالة لدى محافظ الحسابات

مقدمة من طرف الطالب :

أولاد تومي طيب

إشراف الأستاذة :

بن زازة منصورية

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	موساوي مباركة	أستاذة محاضرة –ب-	مستغانم
مقررا	بن زازة منصورية	أستاذة محاضرة –أ-	مستغانم
مناقشا	زينات اسماء	أستاذة محاضرة –ب-	مستغانم

السنة الجامعية : 2022/2021

شكر وتقدير

الحمد لله حق حمده وسبحانه العزيز، الشكر له وحده بأن وهبنا بالعقل وفضلنا بالعلم ووفقنا لهذا العمل والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة

بن زازة منصورية

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لي في إنجاز هذا البحث.

على كامل الجهد المبذول طوال هذه الفترة.

وكل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث المتواضع.

إهداء:

إلى من قال فيهما عز وجل: "ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما".

إلى من علمني الصبر والإخلاص في العمل، وكان لي نعم المربي والسند... أبي الكريم أطال الله في عمره.

إلىهن لم تبخل عليَّ في تربيتي وتشجيعي وسهرت عليَّ الليالي الطوال... أمي حفظها الله وأطال الله في عمرها.

إلى من تقاسمت معهم مشواري الدراسي.

جميع أصدقائي.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	رقم الصفحة
الشكر و التقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ
الفصل الأول : الاطار النظري للتدقيق المحاسبي	
تمهيد	02
المبحث الأول : ماهية التدقيق المحاسبي	03
المطلب الأول: تعريف التدقيق المحاسبي ونشأته	03
المطلب الثاني : أهمية التدقيق المحاسبي و أهدافه	07
المطلب الثالث : أنواع التدقيق المحاسبي	10
المبحث الثاني: معايير التدقيق المحاسبي	12
المطلب الأول: المعايير العامة	13
المطلب الثاني: معايير العمل الميداني	14
المطلب الثالث: معايير إعداد التقرير	10
المبحث الثالث : ماهية مدقق الحسابات	16
المطلب الأول : تعريف مدقق الحسابات	16
المطلب الثاني : حقوق وواجبات مدقق الحسابات	18
المطلب الثالث: الإجراءات المتعلقة بالطريقة التي يتبعها محافظ الحسابات	21
خلاصة	23
الفصل الثاني: مساهمة التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي في المعلومة المالية	
تمهيد	25
المبحث الأول : ماهية الأداء.	26
المطلب الأول: تعريف الأداء.	26
المطلب الثاني: أنواع الأداء	28
المطلب الثالث: مجالات الأداء	32
المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي	33
المطلب الأول: تعريف الأداء المالي	33

المطلب الثاني: الأهداف المالية ومصادر معلومات المؤسسات الاقتصادية.	34
المطلب الثالث: مؤشرات الأداء المالي.	35
المبحث الثالث: دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي	41
المطلب الأول: دور التدقيق المحاسبي في اكتشاف الفساد المالي والحد منه	41
المطلب الثاني: مساهمة التدقيق المحاسبي في اتخاذ القرارات	42
المطلب الثالث: دور التدقيق المحاسبي في تحسين إدارة المخاطر	42
خلاصة	43
الفصل الثالث : دراسة حالة لدى محافظ الحسابات	
تمهيد	45
المبحث الأول: مقدمة عن المؤسسةX	46
المطلب الأول: تعريف المؤسسة X	46
المطلب الثاني: مهام وأهداف الشركة	46
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي وشرحه	47
المبحث الثاني: الاجراءات والأدوات التي اعتمد عليه محافظ الحسابات	49
المطلب الأول: الملف الدائم	49
المطلب الثاني: العينة التي اعتمد عليه محافظ الحسابات	52
المبحث الثالث: تقرير محافظ الحسابات عن المؤسسة محل الدراسة	53
المطلب الأول: التقرير العام لمحافظ الحسابات	53
المطلب الثاني: تقرير خاص بمحافظة الحسابات	55
المطلب الثالث: التقرير التقني تعليقات حول الحسابات	56
خلاصة	63
الخاتمة	65
قائمة المصادر و المراجع	
الملخص	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.3	تقييم راس مال العامل	54
2.3	تقييم صافي الاصول	55
3.3	تقييم الاجور	55
4.3	تقييم النظام الضريبي	56
5.3	جدول المديونية والتوفير	57
6.3	الديون	58
7.3	التكاليف	59
8.3	المبيعات	60
9.3	تقييم صافي الموجودات لشركة المسؤولية المحدودة X	61
10.3	تقييم الديون	62

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.2	الأداء من منظور الكفاءة والفعالية	27
2.2	التكيف الإستراتيجي للمؤسسة مع بيئتها	28
3.2	أداء المؤسسة حسب معايير الوظيفة	30
4.2	الأداء الخارجي والداخلي في المؤسسة	31
1.3	الهيكل التنظيمي للمؤسسة X	47

المقدمة

إن عملية التدقيق المحاسبي ليست وليدة اليوم أو الأمس القريب فقد عرفها الإنسان بشكل بدائي منذ بداية الفرد مزاولة نشاطه لإشباع حاجات غيره، ففي مطلع القرن التاسع عشر شهد العالم تحولات جذرية خاصة في المجال الإقتصادي مما جعل المؤسسات يتطلعون لمواكبة التطورات الحاصلة منها تنظيمات ومكاتب التدقيق التي أصبحت أساسية وذات أهمية بالغة، لذا اضطرت الدول إلى وضع قوانين وتشريعات تنظم هاته المهنة الحساسة.

والجزائر هي إحدى هاته الدول التي اهتمت به مؤخرا وحاولت إعطائه إطارا قانونيا وتنظيمه أكثر تمثل في المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، حيث عرفت المؤسسة الإقتصادية الجزائرية ظروفا عسيرة تميزت بضعف مردوديتها وقلت إنتاجها وتراكم ديونها وفي كثير من الأحيان عجزها على تأدية دورها الطبيعي المتمثل في خلق الثورة وتحقيق الربح والقدرة على المنافسة في السوق وهو مايعبر عن ضعف في أدائها المالي بشكل عام.

لذلك تعتبر عملية التدقيق المحاسبي أسلوبا فعالا لكشف وضبط الإنحرافات بغية تقويمها ومن ثم تحسين الأداء المالي في المؤسسات بكافة أبعادها لإنجاز أهداف هذه الأخيرة والمحافظة على أصولها والإستخدام الأمثل لمواردها وتحقيق أعلى مردودية والحفاظ على سمعتها ومكانتها في السوق والرفع من قدرتها الإنتاجية، وإدارة المؤسسة تعتبر المسؤولة عن تحقيق أعلى مستوى أداء مالي مرضي فلا بد من وجود ظرف يحكم على صحة المعلومات التي تقدمها الإدارة وبين مستوى أدائها الفعلي مقارنة بالمخطط له ويطلق عليه المدقق الذي يقوم بعملية التدقيق المحاسبي.

اشكالية البحث:

من خلال ما سبق فإننا نطرح الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى يمكن للتدقيق المحاسبي التأثير في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية علما بوجود عدة متغيرات أخرى لها أيضا الأثر المباشر على الأداء المالي للمؤسسة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية لابد من الإجابة على الأسئلة التالية:

1- ما المقصود بالتدقيق المحاسبي وماهي أهدافه وأنواعه؟

2 – ماهي فروض ومعايير التدقيق؟

3 – ما مفهوم الأداء ، الأداء المالي، ومفهوم تقييمه ؟

4 – كيف يساهم التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة؟

فرضيات البحث:

1 – يتوقف نجاح عملية التدقيق المحاسبي في اتباع المدقق لمجموعة من المعايير المتعارف عليها من قبل المهنيين.

2 – يتم تقييم الأداء المالي بتشخيص الصحة المالية للمؤسسة ومعرفة مدى قدرتها على خلق قيمة المجابهة المستقبل.

3 – تحسين الأداء المالي للمؤسسة يعتمد على اقتراحات وتوصيات وقرارات عملية التدقيق المحاسبي.

أهمية البحث:

يكسب البحث أهميته من خلال إيضاح الدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة (توازن مالي – سيولة – ربحية) وذلك في ظل بيئة تنافسية شديدة بين المؤسسات التحقيق أفضل أداء لها والذي يمكننا من ضمان إستمراريتها وتحقيق أهدافها.

وتتمثل أهميته كذلك في التعرف على الجانب الميداني لعملية التدقيق المحاسبي من خلال إجراء دراسة بالمؤسسة X وبالتالي إجراء مقارنة بين الجانب النظري وما مدى تطبيقه في الواقع العملي.

أهداف البحث:

التعرف على المؤسسات الاقتصادية

التعرف على التدقيق المحاسبي ودوره في تحسين الأداء المالي.

إبراز كيفية قيام سوناطراك بتدقيق حساباتها.

أسباب اختيار الموضوع:

أهمية مهنة التدقيق المحاسبي بالنسبة للمؤسسات.

الضعف الذي تعانيه المؤسسات الجزائرية في هذا المجال نظرا لحداثته.

توضيح وابراز الدور الفعال للتدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات وإلزامية التقيد والعمل به وتسهيل الخدمة للمدقق في قيامه بعمله.

مطابقة الموضوع مع تخصصنا والإستفادة منه مستقبلا وخاصة في الجانب المهني

إثراء المكتبة ومواصلة البحث العلمي في هذا المجال وتوسيعه.

حدود الدراسة:

بغرض الإجابة على الإشكالية المقترحة وبغية تحقيق أهداف البحث قمنا بوضع محددات البحث كمايلي:

البعد الموضوعي: نسلط الضوء على التدقيق المحاسبي ودوره في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

البعد المكاني: دراسة ميدانية لدى محافظ الحسابات .

البعد الزماني: وذلك خلال الفترة الممتدة من 2022/05/01 إلى 2022/05/25

المنهج المستخدم:

المنهج الذي تم اتباعه من أجل دراسة هذا الموضوع هو المنهج الوصفي التحليلي حيث يقوم على الجمع بين الدراسة النظرية والتطبيقية للإجابة على موضوع دراستنا إرادة منا لتوضيح الدور الفعال للتدقيق المحاسبي في تعزيز المعلومة المالي للمؤسسة.

واستخدمنا المنهج التاريخي في إظهار التطور التاريخي للتدقيق والأداء بشكل عام.

تقسيمات البحث:

وكل هذه الأمور سوف نحاول التطرق اليها من خلال دراستنا للموضوع، حيث حاولنا أن نتطرق لجميع الجوانب المهمة، بالرغم من أنه لا يمكن حصر موضوع مثل التدقيق المحاسبي ودوره في تحسين الأداء المالي في بضع صفحات، مما استدعى أن نتبع الخطة التالية التي من خلالها سوف نتطرق إلى المؤسسة الاقتصادية، وهذا من الجانب النظري أما الجانب التطبيقي فسوف نتطرق إلى دراسة حالة من خلال مؤسسة X التي تعتبر أكبر مكون للكتلة الحرجة في الجزائر.

الجانب النظري:

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق المحاسبي.

الفصل الثاني: دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

الجانب التطبيقي:

دراسة حالة لدى محافظ الحسابات

صعوبات البحث:

تحفظ على المعلومات التي من شأنها ان تعزز مضمون المحتوى

الفصل الأول:

الاطار النظري للتدقيق المحاسبي

تمهيد

تستمد مهمة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان على التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي تعتمد عليها في اتخاذ قراراته او التأكد من مطابقة تلك البيانات الواقع ، وقد ظهرت هذه الحاجة الأولى لدى الحكومات .

حيث تدخل الوثائق التاريخية على ان حكومات قدماء المصريون واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة ،وكان المدقق يستمع كل القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات الوقوف على مدى صحتها، وهكذا نجد إن كلمة "التدقيق "<Xuditing> مشتقة من كلمة لاتينية Xudin و معناها يستمع

المبحث الأول : ماهية التدقيق المحاسبي

يبدأ عمل المدقق عندما ينتهي عمل المحاسب ، حيث يقوم هذا الأخير بإتباع عدة إجراءات بهدف التحقق من سلامة وصحة البيانات والسجلات المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسة .

وسنحاول من خلال هذا البحث تقديم مفاهيم حول التدقيق، أنواعه، أهميته وأهدافه

المطلب الأول: تعريف التدقيق المحاسبي ونشأته

تعددت التعاريف والمفاهيم التي جاء بها المؤلفون والمنظمات والجمعيات المهنية لمهنة التدقيق . و تأثرت بتغير الظروف الاقتصادية هي مجموعة من التعاريف التي تناولت التدقيق وفيما يلي:

- هو علم يتمثل في مجموعة من المبادئ و المعايير و القواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بعملية الفحص الانتقادي للأنظمة والبيانات المالية.[1]
- هو علم يتمثل في مجموع من المبادئ و المعايير و القواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها شخص مؤهل ومستقل إبداء رأيه الفني المحايد عن مدى تمثيل و تطابق المعلومات المتعلقة بوحدة اقتصادية للواقع بدرجة معقولة في ظل المعايير المحددة و تبليغ هذا الرأي للمهتمين بشؤون الوحدة الاقتصادية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات .[2]
- هو جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفا و التقرير عن ذلك. ويجب أداء التدقيق بواسطة شخص كفء و مستقل.[3]
- يتمثل التعريف الحديث للتدقيق في "أن التدقيق يمثل الإجراءات التي يتبعها شخص مستقل مؤهل محايد تجميع وتقييم الأدلة الثبوتية حول معلومات مقيمة (معلومات عن طريق كميات أو مبالغ) تعود إلى منشأة معينة، وذلك لغرض القيام بأخذ القرار المناسب حول رأيه في درجة العالقة الموجودة بين هذه المعلومات والأسس و القواعد التي يجب إتباعها من قبل المؤسسة و ذلك للوصول إلى قرار نهائي حول هذه المعلومات القيمة.[4]

---

[1] نواف محمد عباس الرماحي ،"مراجعة المعلومات المالية " ، الطبعة 10 ، دار الصفاء ، الأردن ، 2112 ، ص 07.

[2] منصور أحمد البديوي ، شحاته السيد شحاته، "دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية"، الدار الجامعية ، مصر ،2112 -2113 ، ص 03.

[3] ألفين أرينز، جيمس لوبك،" المراجعة مدخل متكامل ، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، مراجعة أحمد حامد حجاج ، دار المريخ ، السعودية ،

بدون سنة النشر، ص 20.

[4] مصطفى يوسف كافي،"تدقيق الحسابات في ظل البيئة الإلكترونية واقتصاد المعرفة "، الطبعة 10، مكتبة المجمع العربي، الأردني، 2104 ص07.

- التدقيق هو كما ذكرته إحدى لجان جمعية المحاسبة الأمريكية بحيث عرفت التدقيق على أنه "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية و تقيمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية تم توصيل ذلك إلى الأطراف المعنية.[1]

- ومن التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن التدقيق المحاسبي هو عملية منتظمة تعتمد على المبادئ والأسس العلمية ، و له دور أساسي في الشركات و المؤسسات العامة و الخاصة و ذلك لتحسين أداء المؤسسة وتحقيق مردودية عالية.

كما نلاحظ من التعاريف السابقة أنها ركزت على نقاط أساسية وهي:

- فحص البيانات و السجلات و التأكد من صحة و سالمة العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها التحقق من وجود الأصول وملكيتها القيم المسجلة في القوائم المالية.
- التقرير و يقصد به بلورة الفحص و التحقيق بطريقة فنية محايدة لتوضيح مدى دقة و عدالة نتيجة الأعمال والمركز المالي في نهاية الفترة المالية

2.نشأة التدقيق المحاسبي.[2]

المتتبع لتاريخ تطور مهنة تدقيق الحسابات في العديد من دول العالم يجد أنها نمت وتطورت في ظل فكرة انفصال الملكية عن الإدارة، وذلك لحاجة مالك المؤسسة إلى رأي منهي مستقل عن مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة، وتتضح أبرز ملامح هذا التطور في التعريف الحديث لتدقيق الحسابات من قبل لجنة مفاهيم التدقيق المنبثقة من جمعية املحا سبة الأمريكية XXX بأنه:

• عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقويمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع أحداث اقتصادية، وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق وأمل معايير محددة، وإيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك التحقق.

• كما نشر مجلس معايير التدقيق المنبثق عن المعهد الأمريكي للمحاسبين XICPX مسودة بحث تتضمن مقترحات لتطوير معايير أداء التدقيق، والاتصالات المدققين، وقد أشار إلى أن مستخدمي المعلومات المهتمون بالمعلومات المالية التي روجعت يرغبون في أن يكون إيصالها لهم أكثر وضوحا.

• ونتيجة لتطور النشاط الاقتصادي وتعدد مجالاته وتنوعت الأشكال القانونية للمنشآت فإن هدف التدقيق أضحى أعم وأوسع مما استدعى معه التطوير في إجراءاتها ووسائل إيصال نتائجها إلى المستفيدين ، بينما هدف التدقيق في مراحل تطوره الأولية كان وقائي بحت وينحصر في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب.

[1] محمد سمير الصبان، "الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والممارسة"، دار النهضة العربية، بيروت،0288،ص01.

[2] احمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ،ص 5-6 .

• وخلال النصف الأول من القرن الحالي تحول هدف التدقيق إلى تقرير ما إذا كانت القوائم المالية تعبر بصورة صادقة وعادلة عن نتائج العمليات في الفترة التي أعدت عنها، وعن المركز المالي في النهاية.

•وتأسيسا على ما تقدم فقد ركز الأكاديميين المهتمين في العديد من الدول على تطوير معايير التدقيق وإجراءاتها لتحقيق التوازن بين مسؤولية مدقق الحسابات القانونية واحتياجات مستخدمي التقارير المالية، وتم الوصول إلى هذا التوازن من خلال ما يعرف (التقرير النمطي)

ولقد مر التقرير النمطي في الولايات المتحدة الأمريكية بعدة مراحل:[1]

- في عام 1917 لم يكن لهذا التقرير صيغة موحدة و كان هذا التقرير يعد بمثابة شهادة بأن القوائم المالية تمثل حقيقة المركز المالي ونتائج الأعمال.

وفي عام 1932 أصدرت هيئة الوراق المالية نشرة عدلت فيها تقرير مدقق الحسابات ليكون رأي بدال من شهادة وتحديد هذا الرأي بمدي التز ام المؤسسة بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها GXXP.[2]

- وفي عام 1939 أصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أو لتقرير نمطي منه لتدقيق الحسابات وتضمن التقرير مسؤولية مدقق الحسابات عن رأيه في أن القوائم المالية تمثل بعدل المركز المالي ونتائج الأعمال،وال يزال هذا التطور مستمر حتى الآن.

أما في الشرق العربي فكان مصر فضل السبق في هذا المجال، حيث بدأت مزاولة المهنة فيها دون تنظيم، وظلت هكذا حتى عام 1909 عند صدر قانون رقم المنظم لمزاولة مهنة تدقيق الحسابات. وقد أدخلت على ذلك القانون عدة تعديلات فيما بعد، وقد اكتسب المدقق المستقل تقديرا كبيرا في التشريع المصري خلال الفترة من عام 1950 إلى 1955 وكانت الأحداث الثالثة التالية دليل على اعتماد السلطات الرسمية على المدقق المستقل بشكل مكثف.[3]

أولا: إصدار قانون التدقيق رقم 133 لسنة 1951 التي حصر حق الدخول في مهنة للأشخاص الذين لديهم حد أدنى من مؤهلات، وذلك بسبب ما للمهنة من أهمية قصوى في شؤون الضرائب والشركات.

ثانيا: تنظيم التشريع الخاص بالشركات بشكل نهائي بإصدار القانون رقم 26 لسنة 1954 الذي اعتمد بشكل مكثف على التشريع البريطاني، وبشكل خاص على قواعده المحكمة المحاسبية والتدقيق.

ثالثا: إصدار تعديل قانون ضريبة الدخل لسنة 1953 نص على وجوب مصادقة محاسب مستقل مدقق على جميع الإقرارات الضريبية مع استثناءات طفيفة فيما يتعلق بالأعمال الصغيرة.[4]

---

[1] احمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص6.

[2] خالد أمين عبد هللا، علم تدقيق الحسابات -الناحية النظرية-، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 21-22 .

[3] نفس المرجع، ص24 .

[4] محمد حولي، المراجعة المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير جامعة باتنة، 2009 ،ص 11.

وتتمتع جميع الدول العربية حاليا بتشريعات منظمة للمهنة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، واليمن، وتونس، والسودان، وليبيا، والجزائر، والمغرب.

أما الجزائر فقد تأخرت في مجال تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق إذا ما قورنت بالدول سالفة الذكر، حيث كانت المهنة غير منظمة إلى غاية صدور القانون رقم 91-08 المؤرخ في 27 أفريل 1991 م والذي تضمن تشريعات و أحكام متعلقة بالمهنة و مزاولتها.

ومع التطور الذي شهده النشاط التجاري الاقتصادي اتسع نطاق التدقيق المحاسبي خاصة بعد التطور الذي حدث في علم المحاسبة بإتباع "مبدأ القيد المزدوج" كما ورد في موسوعة "لوكا باشيولي" سنة 1494 م، فقط أدت سهولة استعمال مبدأ القيد المزدوج إلى انتشار تطبيقه وهذا ما ساعد على تطوير مهنتي المحاسبة والتدقيق، كما أن اتساع حجم المؤسسات وما صاحبه من انفصال الملكية عن الإدارة أدى بالمساهمين إلى تعيين مدققي حسابات كالوكلاء عنهم للقيام بمراقبة أعمال الإدارة، حيث ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان التدقيق في" فينيسيا" بإيطاليا عام 1581 م، ثم اتجهت الدول الأخرى إلى تنظيم هذه المهنة كان لبريطانيا فضل السبق في هذا التنظيم المهني إذ أصبحت عملية تدقيق الحسابات مهنة مستقلة في بريطانيا عندما تم إنشاء "جمعية المحاسبين القانونيين" عام 1854 م،ومع صدور قانون الشركات عام 1862 م، الذي ينص على إلزامية التدقيق لغرض حماية المستشارين من تلاعب المؤسسات بأموالها، خطت مهنة التدقيق خطوات هامة إلى الأمام، حيث ساعد صدور هذا القانون على الاهتمام بمهنة التدقيق وانتشارها في العديد من الدول كالتالي:[1]

- **فرنسا سنة 1881م.**
- الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1882 م والتي تم بعدها إنشاء المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (XICPX) سنة 1912 م.
- ألمانيا سنة 1896 م.
- كندا سنة 1902 م.
- أستراليا سنة 1904 م.
- فنلندا في سنة 1911 م.

[1] بوسنة حمزة،دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الرباح، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات مالية و محاسبة معمقة، جامعة فرحات 2، عباس سطيف،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، 2012 ،ص3-4.

المطلب الثاني : أهمية التدقيق المحاسبي و أهدافه

تستمد مهنة التدقيق أهميتها من خلال اعتماد مستخدمي المعلومات المحاسبية أو المستفيدين منها على تقرير المدقق من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.و كلما كبر حجم المؤسسات وزاد عدد مستخدمي المعلومات المحاسبية، كلما أصبحت مهمة مدقق الحسابات أكثر صعوبة نظرا ، لاستخدام هذه البيانات في اتخاذ القرارات الاقتصادية، و ذلك من خلال الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

2 .أهمية التدقيق المحاسبي:

تكتسي عملية التدقيق الحسابات أهمية كبيرة، حيث هناك العديد من الجهات التي تعتمد على تقرير مدقق الحسابات، ومن بينها مايلي:[1]

- **إدارة المؤسسة** : تعتمد إدارة المؤسسة على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة التي تستخدم في الرقابة والتخطيط للمستقبل لتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة عالية.

و يعتبر تقرير المدقق بالنسبة إدارة المؤسسة بمثابة رأي تعتمد عليه ودليل حول عدالة القوائم المالية كوحدة واحدة .

- **الملاك و المستخدمين** : تعتمد هذه الطائفة على القوائم المدققة من أجل معرفة الوضع المالي للمؤسسة ومدى متانة مركزها إملالي اتخاذ قرارات توجيه مدخراتهم إلى الجهة التي تضمن حماية استثماراتهم وتحقق لهم أكبر عائد ممكن .
- **الدائنين و الموردين** : يعتمد الدائنون والموردون على تقرير المدقق من أجل التحقق من مدى سالمة صحة القوائم المالية وتحليلها لمعرفة المركز المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالالتزامات قبل اتخاذ قرار الائتمان التجاري والتوسع فيه، و تفاوت نسب الخصومات التي تمنحها وفقا لقوة المركز المالي.
- المؤسسات البنكية ومؤسسات الإقراض الأخرى : يعتبر التدقيق مهما لمثل هذه المؤسسات خاصة عند طلب العميل غرضا معينا أو تمويل المؤسسة حيث تعتمد تلك المؤسسات في عملية منح القرض من عدمه على تقرير مدقق الحسابات حول القوائم المالية.
- **المؤسسات الحكومية** : تعتمد المؤسسات الحكومية على القوائم المالية المدققة لوضع الخطط والمتابعة والإشراف و الرقابة على المؤسسات الاقتصادية و تأكيد التزامها بالقوانين و اللوائح والتعليمات والإجراءات والتوجيهات بالإضافة إلى تحديد الانحرافات وأسبابها.
- **رجال الاقتصاد**: تعتبر القوائم المالية المعتمدة من قبل مدققي الحسابات ذات أهمية ملا تتضمنه من بيانات محاسبية في تحليلها و تقدير الدخل الوطني ورسم برامج الخطط الاقتصادية.

[1] رأفت سلامة محمود وآخرون , "علم تدقيق الحسابات النظري" , الطبعة 2, دار المسيرة,الأردن ,0222 , ص 01.

- **نقابات العمال**: تعتمد نقابات العمال على القوائم المالية المدققة في مفاوضاتها مع الإدارة من أجل تحديد السياسة العامة للأجور وتحقيق مزايا العمال.
- **مصلحة الضرائب** : تعتمد هذه المصلحة على البيانات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المدققة من أجل الحصول على الكشف الضريبي في الوقت المناسب و مساعدة هذه المصلحة في تحديد الوعاء الضريبي وتحصيل الضريبة.
- **أهمية التدقيق في تخصيص الموارد** : يساهم التدقيق في تخصيص الموارد المتاحة بأفضل كفاءة وفعالية ممكنة لإنتاج مختلف السلع والخدمات التي تزيد الطلب عليها المؤسسات الاقتصادية القادرة على استخدام هذه الموارد من خلال الاعتماد على القوائم المالية المدققة حيث أن القوائم المالية غير المدققة تخفي في طياتها إسرافا و سوء كفاءة وتحول دون تخصيص الموارد النادرة بطريقة صحيحة.[1]
- **أهمية التدقيق للاقتصاد الوطني** :يعتبر التدقيق ذو أهمية للاقتصاد الوطني من خلال تقديم الخدمات للأطراف السابقة الذكر كما يساهم في تنمية المجتمع من خلال حماية الاستثمارات و إظهار حالة الإسراف و التلاعب و توجيه استثمار المدخرات و استغلال الموارد المتاحة، كما يساعد التدقيق في النهضة الاقتصادية و المالية و يعتبر أفضل عون للدولة في سبيل تحقيق أهدافها الوطنية خاصة ما يتعلق بتنمية اقتصادها ورفع مستوى معيشة المواطنين وتوفير الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لهم.

ويمكن توضيح أهمية عملية تدقيق الحسابات وأثرها على سلوك مستخدمي المعلومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية من خلال:

- تخفيض مقدار عدم التأكد لدى مستخدمي المعلومات المتواجدة بالقوائم المالية المدققة من خلال تزويدهم بالمعلومات الكافية، وبالتالي يساعد التدقيق على تجنب مخاطر اتخاذ القرارات.
- الحصول على معلومات ذات القيمة الموجودة تقرير المدقق من أجل اتخاذ قرار معين.
- يساهم في دفع و بعث موقف مناسب يؤدي إلى تجنب النتائج غير المرغوب فيها .
- **إدارة المشروع** : تعتمد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية التي تستخدم في الرقابة و التخطيط للمستقبل لتحقيق أهداف المشروع بكفاءة عالية و القرارات المتعلقة بالتخطيط إنما تعتمد اعتمادا أساسيا على البيانات المحاسبية الصحيحة لرسم الخطط و السياسات بشكل محكم و دقيق و ليس هناك من ضمان لصحة ودقة البيانات المحاسبية إلا عن طريق فحصها من قبل هيئة فنية محايدة.

[1] سامي محمود الوقاد, لؤي دمحم الوديان ,مرجع سابق ذكره,ص04.

2.أهداف التدقيق المحاسبي:

تطورت مهنة التدقيق بتطور مماثل في أهدافها ، حيث كانت النظرة إلى أهداف التدقيق قديما تقتصر على أنها وسيلة اكتشاف الغش و الخطأ و التلاعب والتزوير في الدفاتر و السجلات المحاسبية ، لكن بعد التطور الحاصل في بيئة الأعمال و تحرير التجارة الخارجية و أثر العولمة على اقتصاديات الدول ، تغيرت النظرة إلى التدقيق حيث أصبحت تتطلب من المدقق تقديم خدمات أهم من اكتشاف الغش و الخطأ و التلاعب و التزوير من أجل تحقيق الأهداف العصرية التي تتوافق من بيئة الأعمال الحديثة، و عليه تنقسم أهداف التدقيق إلى مجموعتين رئيسيتين هما التقليدية والحديثة والمتطورة على النحو التالي[1]:

- **الأهداف التقليدية:**

وتتمثل فيما يلي:

-التحقق من مدى صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر و مدى إمكانية الاعتماد عليها.

- إبداء رأي محايد بالاعتماد على أدلة إثبات قوية حول مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

- اكتشاف الأخطاء و الغش التي يمكن أن يتواجد بالدفاتر و السجلات المحاسبية.

- وضع ضوابط وإجراءات من أجل تقليل فرص ارتكاب الغش والخطأ.

- المساهمة في رسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات في الحاضر والمستقبل.

- حماية مستخدمي القوائم المالية ومساعدتهم في ترشيد القرارات المتعلق استثماراتهم.

- مساعدة مصلحة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.

- تقديم مختلف التقارير ملء الاستثمارات للجهات الحكومية.

- **الأهداف الحديثة:**[2]

و تتمثل فيما يلي:

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حققه من أهداف دراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف محددة.

- تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها.

- القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحي النشاط.

- تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع.

- تخفيض خطر التدقيق و ذلك لصعوبة تقدير آثار عملية التدقيق على العميل أو المنشآت محل التدقيق

هناك أهداف أخرى أيضا تتمثل فيما يلي:

[1] محمد سمير الصبان ، عبد الوهاب نصر على ، " المراجعة الخارجية : المفاهيم الأساسية و آليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها و المعايير الدولية"، الدار الجامعية ، مصر 2112 ، ص 34 ، 35.

[2] غسان فالح المطارنة ، "تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية" ،الطبعة 0 ، دار المسيرة ، الأردن ، 2111، ص 31.

الوجود و التحقق .

الملكية و المديونية.

التقييم والتخصيص .

العرض والإفصاح.

إبداء الرأي الفني.

المطلب الثالث : أنواع التدقيق المحاسبي

يمكن تبويب التدقيق إلى عدة أنواع أساسية حسب نوع العمل الذي يتم من خلاله،ب و بناءا على هذا يمكن حصر أنواع التدقيق التبويبات التالية :

أولا: من حيث نطاق عملية التدقيق:

أ-التدقيق الكامل : يقوم المدقق بفحص جميع القيود المشروع من دفاتر و سجلات وغيرها في حالة المشاريع الصغيرة أما المشاريع ذات الحجم الكبير ظهرت عملية التدقيق العينية أو اختبارية هذا ما زاد أهمية المشاريع بأنظمة الرقابة الداخلية .

ب-التدقيق الجزئي : ذا النوع من التدقيق يقرره المدقق فقط أي يختار المدقق قسم من قسم الموجودة في الشركة و يقوم بتدقيق ما فيها من سجلات ودفاتر محاسبية ،وفي هذه الحالة لا يستطيع المدقق الخروج برأي نهائي حول القوائم المالية ولكن يستطيع أن يكتب تقريره فقط على ما اختاره من أقسام موضحا فيه نطاق عملية التدقيق الموكلة إليه حتى لا ينسب إليه إهمال أو تقصير.

ثانيا: من حيث الوقت التي تم فيه عملية التدقيق

أ – التدقيق النهائي: في هذه النقطة يقوم المدقق بممارسة عمله عند انتهاء الفترة المالية أي بعد أن يقوم المحاسب بالانتهاء من عمله في الدفاتر المحاسبية النهائية والحسابات الختامية وهكذا يضمن المدقق بأن جميع الحسابات مقفلة كليا وعدم حدوث أي تعديل في البيانات .

ب– التدقيق المستمر : يقوم المدقق بتدقيق حسابات المنشأة بصفة مستمرة و قيامه بزيارات متعددة ،وفي نهاية المدة المحاسبية يقوم المدقق بتدقيق الحسابات الختامية ومن مميزات هذا النوع :

- سرعة اكتشاف الخطأ والغش في وقت قصير.
- جعل الموظف يعمل بجد و دون إهمال .

وهناك بعض السيئات لعملية التدقيق المستمر تتمثل:

- كثرة الزيارات للمشاة يحصل نشوء صلات وصدقات بين المدقق و الموظفين .
- احتمال سهو المدقق عن إتمام بعض الأمور التي تركها مفتوحة آخر زيارة له.

ثالثا: من حيث الهيئة التي تقوم عملية التدقيق

أ– التدقيق الداخلي: يقوم بهذه الوظيفة مجموعة من المدققين التابعين للمنشأة و يعود ذلك من أجل حماية أموال المنشأة والوصول إلى أهدافها بسرعة ممكنة و هذا يؤدي للوصول إلى أكبر كمية ممكنة من الإنتاج وتشجيع الموظفين بالعمل المستمر والالتزام بالخطط والسياسات إدارة.[1]

ب – التدقيق الخارجي : عبارة عن مدقق خارج المشروع تقوم الشركة بتعينه من أجل تدقيق حساباتها و هذا المدقق يكون له رأي فني محايد ليس له صلة بأي من العاملين والإداريين ومهمة ذا المدقق تدقيق جميع الحسابات الختامية والسجلات المتوفرة لديه و يبدي هذا المدقق رأيه الفني المحايد بصراحة حول القوائم المالية .

رابعا: من حيث درجة الإلزام بعملية التدقيق

أ-التدقيق لزامي: وهو التدقيق الذي يلزم المؤسسة به وفقا للقوانين والتشريعات السائدة وغالبا ما يسمى بالتدقيق القانوني ،ومثال ذلك القوانين المنظمة لعمل المؤسسات المساهمة ،ومن أ هم ما تنص عليه هذه القوانين ضرورة تعيين مدقق حسابات يتولى تدقيق حسابات وقوائمها المالية الختامية ،وقد جرى العرف أن يقوم مجلس إدارة المؤسسة بترشيح مدقق حسابات وتصدر الجمعية العامة للمساهمين قرار تعيينه وتحديد أتعابه .

ب-التدقيق غير إلزامي (التعاقدي): هو تدقيق اختياري يتم دون إلزام قانوني و يرجع أمر اعتماده لأصحاب المؤسسة أو الأطراف ذات المصلحة، يجوز في هذا النوع من التدقيق تحديد مجال التدقيق بين الجمعية العامة ومدقق الحسابات لتحقيق أهداف معينة.

خامسا: من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ

أ-التدقيق العادي: يقوم المدقق كالعادة بفحص البيانات و السجلات والدفاتر والتأكد من صحة القوائم المالية وبعد أن يقوم المدقق بالإنهاء من عمله يبدي رأيه الفني المحايد بالقوائم المالية ،والمدقق في هذه الحالة مسؤول عن أي تقصير ينشأ عنه .

ب- الفحص لغرض معين: يهدف إلى البحث عن حقائق معينة والوصول إلى نتائج معينة و يقوم هذا نوع من التدقيق بفحص السجلات والدفاتر والبيانات الموجودة في المنشأة، والفحص لغرض معين.

ينشأ في هذه حالة وجود شك في الدفاتر والسجلات عند حدوث تلاعب أو اختلاس فيهم ،فلهذا السبب يقوم المدقق بالبحث عن الغش أو خطاء أو اختلاسات إن وجدت .

[1] توفيق مصطفي أبو رقبة ،عبد الهادي اسحق المصري تدقيق ومراجعة الحسابات دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع ،(2014)،ص: 19-20-21.

المبحث الثاني: معايير التدقيق المحاسبي[1]

المعيار يمكن اعتباره بمثابة القاعدة التي توجه فعل و عمل المدقق ، ومن هنا يتبين أن المعايير تمثل مرجع لأعمال المدققين ، و توضح هذه المعايير بالاتفاق و بالإجماع من طرف منظمات مهنية عالمية متخصصة، وبمشاركة و مساهمة مكاتب التدقيق الكبرى، ونخلص بالقول إلى أن المعايير عبارة عن الأنماط التي يجب أن يحترمها المراجع و يعتمد عليها أثناء أدائه لمهمته، و هي تستنتج منطقيا من الفروض والمفاهيم التي تبررها وتدعمها، و قد تم إعداد أولى المعايير في منتصف السبعينيات، وهي بصفة عامة كما حددها مجمع المحاسبين الأمريكيين تنقسم إلى ثلاثة مجموعات:[2]

- معايير عامة.
- معايير العمل الميداني.
- معايير إعداد التقرير.

و قد وضعت هذه المعايير لغرض تحقيق الأهداف التالية :

- تحديد المبادئ الأساسية التي يجب إتباعها عند القيام بالتدقيق .
- إيجاد إطار مرجعي من أجل تطبيق وتوسيع نشاطات التدقيق .
- إعداد مقاييس تحديد تنفيذ التدقيق الداخلي .
- تسهيل تحسين الإجراءات التنظيمية و العمليات .

كما أن هناك من يصنف معايير التدقيق بكيفيات مختلفة و لكنها تصب في النهاية في المجموعات الثلاث السابقة الذكر و على سبيل المثال نورد التصنيف المنشور من طرف المنظمة المهنية الدولية للتدقيق، في تقسم المعايير إلى :[3] . معايير تأهيلية . معايير وظيفية . معايير تطبيقية . توصيات .

- المعايير التأهيلية تشرح الميزات التي يجب أن تتوفر في المنظمات أو الأفراد الذين يقومون بنشاطات التدقيق .
- المعايير الوظيفية تصف طبيعة نشاط التدقيق الداخلي وتحدد معايير النوعية التي تسمح بتقسيم النشاطات .
- المعايير التطبيقية وضع المعايير العملية للمهمات الخاصة .

و نجد إضافة إلى المعايير نصوص تطبيقية ليست إجبارية و تعتبر بمثابة توصيات .

---

[1] حجبة منصورية (2018) دور التدقيق المحاسبي في تحسين الاداء المالي دراسة سوناطراك ، مذكرة الماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة مستغانم 2017-2018 ، الموقع الالكتروني e-biblio.univ.mostX.dz. تاريخ الاطلاع 19 -05-2022 ص:9.

[2] وليام توماس ، أمرسون هنكي ص 53.

[3] ClXude Grenier et JeXn Bonbouche , OP .cit , P 99.

و لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى مجموعة المعايير المنشورة من طرف المنظمات الدولية، وبدورنا سنحاول تزويد الطالب ببعض التفاصيل حول هذه المعايير لكونها مهمة و تحكم نشاط المدقق و تضبطه.

المطلب الأول: المعايير العامـة :

تتعلق هذه المعايير بالتكوين الشخصي لمزاولي مهنة المراجعة، و المقصود بهذه المعايير أن الخدمات المهنية يجب أن تقدم على درجة من الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص متعلمين و مدربين.

و توصف هذه المعايير بأنها عامة لأنها تمثل مطالب أساسية تحتاج إليها لمقابلة معايير العمل الميداني وإعداد التقرير بصورة ملائمة، و تعتبر " شخصية "، لأنها تنص على الصفات الشخصية التي يجب أن يتحلى بها المراجع الخارجي.[1]

ومن ثم يمكن القول، بأنه للحصول على تقرير يتضمن رأيا فنيا محايدا له أهميته و مغزاه، يتعين أن يكون المراجع على درجة كبيرة من الكفاءة، و أن يتمتع بالاستقلال المطلوب، ويتبع قواعد السلوك المهني المتعارف عليها، ولقد اهتمت الهيئات المهنية والتشريعات التي صدرت لتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في الدول المختلفة بهذه المعايير الثلاثة و التي سوف نتناولها بشيء من التفصيل.

- **المعيار الأول**: التأهيل العلمي و العملي.[2]

و ينص هذا المعيار على ضرورة توافر عاملين أساسيين في المراجع :

. التأهيل العلمي " التعليم " . التأهيل العملي " الخبرة و الكفاءة "

- **المعيار الثاني**: الاستقلال والحياد.

الثقة و المصداقية تنبع من مدى استقلال وحياد المراجع في إبداء رأي يقوم على النزاهة و الموضوعية، ومن المهم جدا للمهنة أن توفر عنصر الثقة في حياد المراجع الخارجي من قبل الأطراف ذات المصالح و مستخدمي القوائم المالية ، و قد تتزعزع هذه الثقة إذا ظهر دليل على أن الحياد غير متوافر أو لوجود ظروف يعتقد ذوي المصالح على أنها من المحتمل أن تؤثر على الحياد و بالتالي يجب توفر شروط استقلال المراجع منها الاستقلال الذاتي أو الذهني.

وفي ظل توافر تلك الشروط في شخص المراجع، يمكن أن تعدد الأبعاد الدالة على استقلال المراجع وخاصة الاستقلال في إعداد برنامج المراجعة ،

[1] www . theiiX . org

[2] وليام توماس ، أمرسون هنكي . مرجع سابق ، ص 55.

. الاستقلال في مجال الفحص .

. الاستقلال في مجال إعداد التقرير[1].

- **المعيار الثالث**: بذل العناية المهنية اللازمة.

ينص المعيار الثالث من المعايير العامة على ما يلي: " يجب أن يبذل المراجع العناية المهنية الواجبة في القيام بعملية الفحص و في إعداد تقريره "[2]. وتأتي أهمية هذا المعيار نظرا أنواع الأخطاء التي قد يرتكبها المراجع و تترتب عنها المسؤولية التي يتحملها هذا الأخير، و ترتب تلك الأخطاء بحسب الأهمية فهناك الخطأ العفوي الغير مقصود و هناك خطأ عمدي مقصود ناتج عن سوء نية وتعمد و إصرار، أو ناتج عن اللامبالاة و التقصير، ويجب الإشارة إلا أن المراجع قد لا يسأل عن الخطأ العفوي و لكنه مسؤول عن كل تقصير أو غش أو تعمد، و يعتبر المدقق على العموم مسؤولا مسؤولية بحسب الوسائل و ليس بحسب النتائج، و هو مسؤولا مسؤولية مدنية، جنائية وتأديبية.

و منه المعايير العامة تتعلق بالتأهيل و الصفات الشخصية للمدقق وعلاقتها بجودة ونوعية الأداء المطلوب في مثل هذه المهام ، فيجب أن يكون عالي التكوين و الخبرة و المهارة ، و قد تبنى مجمع المحاسبين الأمريكيين معايير هامة في ثلاثة مجموعات :.

. يجب أن يكون المدقق من الأشخاص المدربين و ذو كفاءة عالية وأن يتمتع بقدر كاف من التأهيل العلمي والعملي.

. أن يكون محتفظا بشخصيته و تفكيره المستقل ، بعيدا عن أية مؤثرات قد تؤثر في نوعية عمله

. يجب أن يبذل كل جهده و العناية الكافية في قيامه بعملية التدقيق و أن يكون حذر عند ممارسته للمهنة و عند أداء المهمة و إعداد التقرير.

- بمعنى أن يتمتع المراجع بثلاث مزايا أساسية و ضرورية، وهي تمثل المعايير العامة للتدقيق و يمكن اختصارها فيما يلي :

3 . التأهيل العلمي و العملي .

1 . الاتجاه العقلي المحايد .

المطلب الثاني: معايير العمل الميداني :

إن معايير العمل الميداني تتعلق ببيئة العمل و بالضوابط التي تحكم الممارسة، و تتمثل عموما هذه المعايير في وضع خطة لمهمة التدقيق و الإشراف على المساعدين الذين يستعين بهم المدقق، و تقديم الإرشادات اللازمة لعملية جمع أدلة الإثبات الفعلية ، و تنحصر هذه المعايير في ثلاثة مجموعات من المعايير:

[1] محمد سمير الصبان،الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعي، القاهرة، 1993 ، ص73.

[2] مصطفى حسين خضير، المراجعة: المفاهيم و المعايير و الإجراءات، مطابع جامعة الملك سعود ، الشارقة، 1996، ص45.

. تخطيط المهمة بشكل دقيق مناسب و كاف، مع توفير الإشراف الدقيق و الحذر على أعمال المساعدين.

. أن يقوم بدراسة وافية وشاملة لنظام الضبط الداخلي في المنشأة لتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليه، ومن ثم تحديد المدى المناسب للاختبارات اللازمة ، والتي تتقيد بها إجراءات التدقيق.

. يجب على المدقق أن يتحصل على أدلة إثبات جديرة بالثقة و كافية وذلك عن طريق الفحص و المراقبة.

1.معايير الإشراف والتخطيط: يتطلب هذا المعيار أن يقوم مدقق الحسابات بعملية التخطيط لما سوف يقوم به عند البدء في عمله، و يتمثل التخطيط الملائم بتخصيص العدد المناسب من المساعدين وإشراف عليهم ومتابعة ما يوكل إليهم من أعمال ، و القيام بعملية التخطيط والاستفادة منها بفضل تعيين مدقق حسابات في وقت مبكر قبل نهاية السنة المالية للعميل، حيث أنه يساعد في أن تكون كفاءة أفضل لدى المدقق، وعملية التخطيط التي يجب أن يقوم بها المدقق يمكن أن تشمل التخطيط ومتابعة عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية وكذلك قائمة نتيجة أعمال المؤسسة .

نلاحظ أن معيار الإشراف والتخطيط قد ازدادت أهمية في الوقت الحاضر لعدة أسباب منها:

- إن المدقق يعتمد بدرجة اكبر في الوقت الحالي على نظام الرقابة الداخلية عند القيام بعمله
- الاعتماد المتزايد على استخدام طرق المعاينة الإحصائية.
- التغير في نظم تشغيل البيانات المستخدمة في المنشآت محل التدقيق.[1]

2.تقييم نظام الرقابة الداخلية: بحيث هذا المعيار على أن يجري المدقق دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المستخدم في مؤسسة العميل ،حيث يعتبر نظام الرقابة الداخلية الأساس الذي يحدد مدى الاختبارات التي سوف يطبقها المدقق لان قوة أو ضعف هذا النظام يؤثر على الحجم و طبيعة أداة الإثبات ،وكذلك مدى فحص المطلوب لتلك الأدلة بالإضافة إلى أنه يؤثر على تحديد الوقت الملائم بالتدقيق.

3.كفاية أدلة وقرائن الإثبات: ينص هذا المعيار على ضرورة حصول المدقق على أدلة وقرائن كافية من خلال قيامه بالفحص والملاحظة وإرسال المصادقات حتى يستند إليها لإبداء الرأي في القوائم المالية.

يجب على مدقق الحسابات أن يتحقق من أدلة وقرائن الإثبات على كميتها ونوعيتها وجودتها ،وان يكون الدليل ذات علاقة مباشرة بالعناصر محل الفحص ، كما يجب أن يحصل على أدلة الكافية والمتاحة لديه وإلا وجب أن يمتنع عن إبداء الرأي عند عدم اكتمال الأدلة لعنصر معين

[1] غوالي محمد بشيء دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير،جامعة الجزائر ، 2004،ص 11.

المطلب الثالث: معايير إعداد التقرير

يعتبر تقرير مدقق الحسابات المنتج النهائي لعملية تدقيق القوائم المالية الختامية، وهو أداة توصيل الرأي الفني المحايد حولها ،وتحقيقها لذلك فقط حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين (XICPX) أربعة معايير تحكم إعدادها هذا التقرير، حيث أنها تعتمد بدرجة كبيرة عند تطبيقها على التقدير الشخصي لمدقق الحسابات ومن ثم فإن سلامة تطبيقها يعتمد على الخبرة المهنية المدقق والتي يكسبها من مزاولته للمهنة

وتتمثل معايير إعداد التقرير في ما يلي :

- يجب على المدقق أن يبين في تقريره ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها وعرضها وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما
- يجب أن يشير مدقق الحسابات في تقريره إلى مدى الثبات والتجانس في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما
- ما لم يشر التقرير إلى خلاف ذلك فإن المعلومات الواردة بالقوائم المالية تعتبر كافية بطريقة معقولة.
- يجب أن يحتوي التقرير على رأي المدقق بشأن القوائم المالية كوحدة واحدة، وفي الحالات التي لا يمكن فيها إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة ،يجب على المدقق الإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى ذلك،كما يجب أن يوضح التقرير خصائص الخدمة التي يقوم بها المدقق و طبيعتها مع الإشارة إلى حدود المسؤولة التي تقع على عاتقه نتيجة أداء هذه الخدمة .

المبحث الثالث: ماهية مدقق الحسابات [1]

مدقق الحسابات هو الشخص الذي يقوم بتدقيق ومراجعة حسابات المنشآت المتعددة التي تختلف في طبيعة نشاطها وحجمها وشكلها القانوني، وقد يقوم في كثير من الأحيان بتكليف من إدارة المشروع بإجراء دراسات أو أبحاث مختلفة لبعض الأنشطة بهدف مساعدة الإدارة في اتخاذ بعض القرارات المبنية على توصياته، ويسمى مدقق الحسابات بمراقب الحسابات أو محاسب قانوني.

وهو ما سنتعرف عليه من خلال تعريف من هو مدقق الحسابات وما هي مهامه والصفات التي يتميز بها في عمله.

المطلب الأول: تعريف مدقق الحسابات[2]

تعتبر مهنة تدقيق الحسابات مهنة مقننة ولا يستطيع القيام بها إلا الأشخاص المسجلين في قائمة المدققين التي تقوم بإعدادها الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، وهناك مهن تتنافى مع مهنة مدقق الحسابات حيث انه:

[1] خالد الخطيب، خليل الرفاعي ،علم تدقيق الحسابات النظري والعملي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى ،2009، ص119.

[2] JXcques Podevin, le commissXire Xux comptes, édition DXIloz, pXris, FrXnce, 1996, p.p: 11-.21.

- يجب أن لا يدارس مدقق الحسابات أي مهنة أخرى باستثناء مهنة التعليم أو مع مدقق حسابات آخر.
- كذلك مهنة مدقق الحسابات تتنافى مع كل الأنشطة التي تمس حرية المدقق.
- لا يمكن لمدقق الحسابات أن يمارس مهنة التجارة.

يمارس مدقق الحسابات نشاطه في كامل التـ ـراب الوطني.

حيث يعرف مدقق الحسابات في التشريع الجزائري حسب المادة 22 من القانون 10-01 المؤرخ في 16 رجب سنة 1431 الموافق ل 29 جويلية سنة 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومدقق الحسابات والمحاسب المعتمد على أنه:

"كل شخص يمارس بصفة عادية، وباسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول بها". [1]

كما عرف أيضا على أنه: "كل شخص يتولى باسمه الخاص وتحت مسؤوليته الخاصة إثبات صدق وصحة حسابات مؤسسات مختلفة، على أن يزاول هذه المهنة بشكل مستمر ومعتاد".

إن مهنة تدقيق الحسابات في الجزائر كان ينظمها القانون 91-08 الصادر سنة 1991، والذي لم يعدل إلى غاية إلغائه بصدور قانون جديد في جويلية 2010، لينظم مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات (مدقق الحسابات) والمحاسب المعتمد. [2]

هذا وقد جاء تعريف آخر لتدقيق الحسابات الخارجي الذي يمثله مدقق الحسابات بأنه: "عملية فحص لمجموعة من المعلومات تقدم بهدف التحقق من سلامة القوائم المالية، وذلك وفقا لمجموعة من المعايير الموضوعة تعكس احتياجات مستخدمي تلك القوائم، مع ضرورة إيصال رأي المدقق إلى الأطراف المعنية لمساعدتهم في الحكم على مدى جودة ونوعية هذه المعلومات وتحديد مدى الاعتماد على تلك القوائم". [3]

ولهذا يمكن القول أنه من خلال هذه التعاريف أن مهمة مدقق الحسابات ترتكز على التدقيق المحاسبي والمالي للمؤسسة، التي يصادق عليها بمثابة ممثل للشركاء والمساهمين والبنوك والهيئات العمومية.

وممارسة مهنة تدقيق الحسابات لابد من أن تتوفر شروط معينة وهذا ما نصت عليه المادة 08 من القانون 10–01 ومنه: [4]

[1] الجريدة الرسمية ،القانون رقم 10-01 مؤرخ في 29 جويلية، يتعلق بمهن الخبت المحاسب ومدقق الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 42، المادة 22، 2010، ص 07.

[2] محمد سمير الصبان وعبد الله هلال ،الأسس العلمية لمراجعة الحسابات، الإسكندرية ،دار الجامعية ،1998،ص 21.

[3] الجريدة الرسمية ،القانون رقم 10 _01 مرجع سبق ذكره ص 5.

[4] الجريدة الرسمية، القانون رقم 10_ 01 المادة رقم 06 ، مرجع سبق ذكره ،ص 5.

1 -أن يكون جزائري الجنسية؛

2 -أن يجوز على شهادة لممارسة مهنة التدقيق، بأن يكون حائز على شهادة جزائرية لمحافظ الحسابات، أو شهادة معترف بمعادلتها؛

3 -أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛

4 -أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية، أو جنحة مخلة بشرف المهنة؛

5 -أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية، وأن يكون مسجلا في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وفق الشروط المنصوص عليها؛

6 -أن يؤدي اليمين المنصوص عليه في المادة 06 من القانون 10-01، حيث يؤدي مدقق الحسابات بعد الاعتماد وقبل التسجيل في الغرفة الوطنية، وقبل القيام بأي عمل، اليمين أمام المجلس القضائي المختص إقليميا لمحل تواجد مكاتبهم بالعبارات التالية:[1]

"أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملي بكل قيام، وأتعهد بأن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكتم سر المهنة وأسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد"، ويحرر محضر بذلك طبقا للأحكام السارية .

ويتم منح الشهادة بمعهد التعليم المختص أم المعاهد المعتمدة إلا بعد إجراء مسابقة للمرشحين الحائزين على شهادة جامعية في الاختصاص تحدد عن طريق التنظيم.

لا يمكن لمدقق الحسابات التسجيل في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات ما لم يعتمد مسبقا من الوزير المكلف بالمالية، بحيث تحدد شروط وكيفيات الاعتماد عن طريق التنظيم .

المطلب الثاني: حقوق وواجبات مدقق الحسابات

- **حقوق مدقق الحسابات:**

بعد أن تطورت مهنة تدقيق الحسابات من الفحص الشامل للدفاتر والسجلات إلى الفحص الإنتقادي المنظم لإبداء الرأي الفني المحايد لنتائج الفحص للحكم على مدى سلامة أداء الإدارة لكونه المدقق الرقيب والراعي لحقوق الأطراف المعنية بالمؤسسة، وللقيام بتلك المهمة يجب أن يتمتع مدقق الحسابات ببعض الحقوق التي تمكنه من القيام بذلك، وقد تم التطرق لبعض حقوق المدقق في المادة 193 من قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 ويمكن ذكر أهم تلك الحقوق على النحو التالي :

1. حق الإطلاع:

يحق لمدقق الحسابات الخارجي الإطلاع على دفاتر المؤسسة وسجلاتها ومستنداتها في أي وقت، ويشمل ذلك جميع الدفاتر والسجلات المحاسبية وغير المحاسبية ومحاضر جلسات لمجلس الإدارة والهيئة العامة للتأكد من

[1] الجريدة الرسمية، القانون رقم 10_ 01 ،مرجع سبق ذكره ،ص 5.

مدى التقيد بنظام المؤسسة ومتطلبات قانون الشركات، كذلك يعتني هذا أنه من حق المدقق زيارة المؤسسة للإطلاع على دفاترها ومستنداتها في أي وقت ودون إخطار مسبق خاصة إذا كانت هناك شكوك لدى المدقق عن حالات تلاعب أو غش ورأى أنه من الضروري القيام بزيارة مفاجئة، أما في حالة عدم وجود الشك فيقوم مدقق الحسابات بإبلاغ المؤسسة مسبقا والاتفاق على موعد زيارته لاختيار الوقت الملائم حتى لا يعطل أعمال المؤسسة، ولم يتمكن الموظفين من تجهيز الدفاتر والمستندات اللازمة لعملية الفحص.

وفي حالة عدم تمكن المدقق من ممارسة هذا الحق بسبب قيام المؤسسة بوضع العراقيل مثل سرية الأوراق أو عدم وجود الوقت الكافي لتجهيزها فإنه يجب على المدقق في هذه الحالة رفع تقريره بهذا الأمر إلى مجلس الإدارة وإلى الجمعية العمومية للمساهمين .

2. حق طلب البيانات والإيضاحات[1]:

يحق لمدققي الحسابات طلب البيانات والإيضاحات من إدارة المؤسسة التي يقومون بفحص حساباتها، للقيام بمهماتهم بالشكل المناسب، ويعتمد الحكم على مدى ضرورة البيانات والإيضاحات لتقرير المدقق الشخصي، ومدى ارتباطها بعملية التدقيق.

وفي حالة رفض إدارة المؤسسة توفير البيانات والإيضاحات الضرورية لمدقق الحسابات فإنه يحق لو إبلاغ مجلس الإدارة عن امتناع الموظفين عن توفير هذه البيانات، وذلك لأن المدقق يذكر في تقريره صراحة عما إذا تمكن من الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية لأداء مهمته أم لا.

3. حق مناقشة اقتراح عزله:

يحق لمدقق الحسابات مناقشة اقتٍ راح عزله عن طريق مذكرة خطية ترسل إلى المؤسسة، كذلك يحق له مناقشة اقتٍ راح عزله والرد والدفاع عن موقفه أمام الجمعية العمومية للمساهمين ، ويعتبر هذا الحق أحد الضوابط التي تحول دون عزل مدقق الحسابات عزلا تعسفيا أو استخدام هذا الحق للتأثير على مدقق الحسابات.

لا يحق لمدقق الحسابات قانونا أن يحتجز الأوراق والمستندات للمطالبة بأتعابه والحصول عليها كاملة.

4. تحديد وقت الجرد:

يحق لمدقق الحسابات تحديد وقت الجرد لممتلكات المؤسسة والتزامها حتى يتحقق من عدالة تصوير القوائم المالية لواقع المؤسسة، وأن يتم هذا الجرد تحت إشرافه أو بحضور من ينوب عنه وإن من حقه أن لا يعتمد على كشوف الجرد التي تمت دون أن تكون تحت إشرافه.

[1] رأفت سلامة محمود ، أحمد يوسف كلبونة ،عمر محمد زريقات ،علم تدقيق حسابات النظري ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الأردن الطبعة الأولى ، 2011 ،ص : 113_114.

تقديم تقرير وعدم الاحتفاظ بالتقرير في حالة حدوث خلاف بين المدقق وإدارة الشركة، وفي حالة رد الاستفسارات تكون المخاطبات رسمية.

- **واجبات مدقق الحسابات:**[1]

هناك عدد من الواجبات الأساسية لمدقق الحسابات الخارجي، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي :

1 مراقبة أعمال الشركة؛

2 تدقيق حساباتها وفقا لقواعد التدقيق المستمدة ومتطلبات المهنة وأصولها العلمية والفنية؛

3 الفحص والتفتيش الدوري وفق أساليب المحاسبة والتدقيق المتعارف عليه على أعمال المنظمة ودوائرها للتأكد من:

أ.أنها متماشية مع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة؛

ب.أن الدفاتر المستعملة محفوظة بشكل مناسب وتلائم أعمال المنظمة؛

ت.أن تسجيل الحسابات تم قيده في الدفاتر بشكل أصولي وصحيح؛

ث.صحة الحسابات المدونة النتائج المستخرجة منها؛

ج. مدى التقيد بالخطط والبرامج المقررة وأن أموال المؤسسة مضمونة من العبث وأنها تستعمل في حدود مصلحة المنظمة وأن عنصر الاقتصاد متوفر في كافة الإجراءات المالية ويشمل التفتيش ،التفتيش المادي لموجودات المنظمة ودوائرها إجراء جرد لها وفحص وتدقيق الحسابات والبيانات المالية والمراقبة الإدارية المتعلقة بسير الأعمال وتقديم تقارير بذلك.

4 فحص الأنظمة المالية والإدارية للشركة وأنظمة المراقبة المالية الداخلية لذا والتأكد من ملائمتها لحسن ست ِ أعمال الشركة والمحافظة على أموالها؛

5 التحقق من موجودات الشركة وملكيتها لذا والتأكد من قانونية الالتزامات على الشركة وصحتها؛

6 الإطلاع على قرارات لرئيس الإدارة والهيئة العامة والتعليمات الصادرة عن الشركة وأية بيانات يتطلب عملهم ضرورة الحصول عليها والتحقق منها؛

7 أية واجبات أخرى يثبت على مدقق الحسابات القيام بها بموجب القانون المحلي وقانون مهنة تدقيق الحسابات والأنظمة الأخرى ذات العلاقة؛

8 يقدم مدقق الحسابات تقريرا خطيا موجها للهيئة العامة وعليهم أو على من ينتدبون أن يتلو التقرير أمام الهيئة العامة؛

[1] عاهد عيد سرحان ، دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل ،2007، ص ، 33_34.

9 التقيد بقواعد السلوك الواردة في قانون مهنة تدقيق الحسابات ونظام وتعليمات الجمعيات والمؤسسات المعنية بالمهنة؛

10 متابعة تطوير وتأهيل مهاراته الفنية ومواكبة التطورات التي تطرأ على الدهنة وذلك من خلال الدورات التدريبية المستمرة التي تنظمها الجمعيات والمؤسسات المعنية بالمهنة.

المطلب الثالث: الإجراءات المتعلقة بالطريقة التي يتبعها محافظ الحسابات

1. التعرف على المؤسسة المراقبة بصفة عامة:

قبل بداية مراقبة الحسابات على محافظ الحسابات معرفة الوقائع الاقتصادية والمالية والقانونية المحاسبية للمؤسسة المراقبة والهدف من هذه المرحلة هو الحصول على المفاهيم الكافية لخصوصيات المؤسسة المراقبة ب:

- تحديد الأخطار العامة المتعلقة بخصوصيات المؤسسة المراقبة التي بإمكانها التأثر على الحسابات أو على اتجاه وتخطيط المهمة؛
- على محافظ الحسابات أن يبحث عن المعلومات التي تخص المجالات التالية: طبيعة النشاط، هيكلة المؤسسة، التنظيم العام، السياسات، التنظيم الإداري والمحاسبي، الإطلاع على القانون الأساسي
- تقديم المؤسسة بصفة عامة: التسمية الاجتماعية، المراجع، الهيكلة العامة، عنوان الوحدات، لمحة تاريخية، الدسيرين والأشخاص التي يتصل بها في المؤسسة.

2. فحص وتقييم المراقبة الداخلية:

إن إمكانية محافظ الحسابات محدودة ماديا نظرا لعدد الأحداث التي من الواجب أن يضمن شرعيتها ومصداقيتها، يجب أن يتحقق مسبقا من كفاءات الجهاز المحاسبي للمؤسسة المراقبة وقدرتها على القيام بأحوال مالية ناجحة، للحصول على ضمانات كافية من الجهاز المحاسبي (أو منظمات المحاسبية وإدارية)، فيما يخص شرعية ومصداقية الحسابات من واجب محافظ الحسابات الة ٍ ركيز على النقاط التاليةتة ٍ رام الأشكال الشرعية والقانونية، مستوى نوعية المراقبة الداخلية.

أ. احترام الأشكال الشرعية والقانونية:

-على محافظ الحسابات أن يتحقق من مسك التوقيعات والتحديث المستمر للدفاتر والسجلات الشرعية والقانونيةاليومية العامة، دفة ٍ ر الجرد، دفة ٍ ر الأجور، اليومية، سجل تداول المجالس العامة، سجل تداولات مجلس الإدارة أو الحراسة، كل السجلات المفروضة من طرف القانون المعمول به، يتحقق من المسك المنتظم لسجل الحضور لمجلس الإدارة أو الحراسة حسب الحالات؛

يتحقق من احة ٍ رام قواعد التقديم والتقييم المنشورة في النظام المحاسبي المالي والمخططات المهنية؛

يتحقق من احتـ ـرام القواعد الأساسية المنصوص عليها سواء من طرف النظام المحاسبي المالي أو القانون التجاري لاسيما: دوام الطرق، استقلالية النشاطات، استمرارية الاستغلال، التكلفة التاريخية، عدم التعويض، الحذر؛

ب. الفحص وتقدير المراقبة الداخلية:

- يقدر محافظ الحسابات إمكانية الأنظمة وإجراءات المؤسسة المراقبة التي يتولد منها أحوال مالية التي تقدم مستوى عالي من المصداقية؛

- الحتميات التي تخضع لها المراقبة الداخلية تتمثل في أمرين: يرتبط البعض بمبادئ التحقيق عن طريق الأنظمة والإجراءات التي بدورها تأخذ من تسجيلاتها واستردادتها الخاصة، البعض الآخر لقواعد التعريف وفصل المهام والمسؤوليات التي ستبث للتطبيق والتقنية الإدارية وهي مكيفة بحجم المؤسسات؛

- إن تقدير الرقابة الداخلية يجب أن يسمح لمحافظ الحسابات: تعريف المراقبات الداخلية التي يركز عليها ،الكشف عن نسبة الأخطاء في معالجة المعطيات من أجل تقليص برنامج مراقبة الحسابات المناسبة؛

- إن دراسة وتقييم الرقابة الداخلية يرتكز على المكونات الأساسية التالية: نظام التنظيم، نظام التوثيق والإعلام، نظام الأدلة، الوسائل المادية للحماية، الموظفين، نظام المراقبة.

ج. مراقبة الحسابات:[1]

- إن الهدف من هذه المرحلة المهمة هو جمع عناصر مقنعة كافية لإبداء رأي حول الحسابات السنوية؛

- إن امتداد طبيعة المراقبات المستعملة في الحسابات تعود لمرحلتين سابقتين المعرفة العامة للمؤسسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية؛

- يجب على برنامج مراقبة الحسابات أن يكون مخففا أو ممتدا حسب درجة الثقة التي يمنحها محافظ الحسابات إلى آلة الحاسب، وإلى الأنظمة والإجراءات المعمول بها؛

- يمكن تحرير برنامج المراقبة على ورقة عمل خاصة ومنظمة كما يلي: قائمة المراقبات للإنجاز يجب أن تكون هذه المراقبات معالجة بالتفصيل حتى يتمكن المساعدين بتنفيذها، الإشارة إلى إنجاز التدقيق، مرجع في ورقة العمل أين تم إسناده إلى التدقيق، المشاكل المتعرض لها إذ أن الإشارة إليها ضرورية أثناء التدقيق؛ - يجب أن يسمح تدقيق الحسابات من التأكد من أن كل العناصر صحيحة ودقيقة ومطبقة حسب المبادئ المتعارف عليها؛

- حتى يتمكن من إبداء رأيه، يجب على محافظ الحسابات التأكد من أن الحسابات السنوية متوافقة مع خلاصته ومعرفته بالمؤسسة، وأنها تبرز بطريقة صحيحة قرارات المسيرين وتعطي صورة ملخصة لنشاطه وحالته المالية؛

- إن الميزانية، حسابات النتيجة والمرافق تتطابق مع معطيات المحاسبة، وهي مقدمة حسب مبادئ المحاسبة والقانون الساري المفعول مع الأخذ يعين الاعتبار الأحداث السابقة لتاريخ انتهاء النشاط.

[1] بن محمد رشيدة ، مذكرة تخرج ، مدقق الحسابات وأخلاقيات المهنة ، ص 66_67.

خلاصة الفصل:

عرف التدقيق المحاسبي تطورات كبيرة فهو يهتم بفحص الدفاتر والسجلات وكذلك عن طريق تقديم اقتراحات وتوصيات حول النجاح الذي تحققه المؤسسة، كما أنه يعد وظيفة من أهم الوظائف في تنظيم المؤسسة، إذ أنه يساعد في بلوغ الأهداف المسطرة من خلال تقديمه المعلومات ذات المصداقية، كما يحظى بمكانة هامة وبارزة في المؤسسة إذ أهمية بالغة فهو تابع مباشرة للإدارة العليا لإعطائه المزيد من الاستقلالية عن باقي الوظائف، والتدقيق المحاسبي يساهم بشكل كبير في مساعدة مدقق الحسابات على أداء مهامه إذ ينتج عن تكاملها معا تحقيق المؤسسة لأهدافها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية،كما أن له تطبيقات شتى تسعى من خلالها إلى تقديم معلومات ذات درجة أقل من الخطأ والتي تساعد الإدارة ومتخذي القرار في اتخاذ قراراتهم .

الفصل الثاني:

مساهمة التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي في المعلومة المالية

تمهيد:

يحظى الأداء بأهمية كبرى في تسيير المؤسسات، مما أدى بالاهتمام المتزايد من طرف الباحثين والمفكرين والممارسين في مجال الإجازة والمراقبة والتسيير، وهذا من منطلق أن الأداء يمثل الدافع الأساسي لوجود أية مؤسسة من عدمه، فالأداء المالي يمثل سمة من سمات الاقتصاد الداخلي.

ولقد لجأت المؤسسة الاقتصادية إلى استخدام الأداء المالي كونه عملية من عمليات المراقبة والتدقيق لسياسة المؤسسة، ومدى تحقيق أهدافها في ظل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وترشيدها في إعداد خطط مستقبلية، واتخاذ قرارات ملائمة لوضعها الاقتصادي ودراسة مركزها المالي، لقد أصبح الأداء المالي صار ضرورة ملحة في عالم السوق اليوم، والذي يتميز بمواجهات وتحديات كبيرة.

وللوقوف على أهمية ومكانة الأداء نتطرق إليه في النقاط الموالية في ثلاث مباحث وهي:

- ✓ المبحث الأول: ماهية الأداء.
- ✓ المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي.
- ✓ المبحث الثالث: دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي.

المبحث الأول : ماهية الأداء.

يتصف مفهوم الأداء بكونه مفهوما واسعا ومتطورا ، كما أن محتوياته تتميز بالديناميكية نظرا لتغير وتطور مواقف وظروف المؤسسات بسبب تقلب بيئتها الداخلية والخارجية على حد سواء، ومن جهة أخرى فقد أسهمت هذه الديناميكية في عدم وجود اتفاق بين الكتاب والدارسين في حقل التسيير فيما يخص الحقل التعريفي لمفهوم الأداء رغم كثرة البحوث والدراسات التي تناولت هذا المفهوم، ويرجع ذلك إلى اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في دراسة الأداء وقياسه والمعتمدة من قبل كل كاتب.

سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الأداء، أنواعه ومجالاته.

المطلب الأول: تعريف الأداء.

لا يوجد اتفاق بين الباحثين بالنسبة لتعريف مصطلح الأداء، وتجدر الإشارة بداية إلى أن الاشتقاق اللغوي لمصطلح الأداء مستمد من كلمة إنجليزية to preform واشتقت هذه الكلمة بدورها من اللغة اللاتينية performer والذي يعني" تنفيذ مهمة أو تأدية عمل".[1]

أما اصطلاحا يمكننا تقديم مجموعة من التعاريف بما يفي بالغرض:

1. **تعريف الأداء حسب : XkherXkhe** من جهة نظر هذا الكاتب فإن الأداء يدل على:" تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة.
2. **تعريف الأداء حسب: IX rousse** يعرف الأداء بأنه: "نتيجة كمية محصلة من طرف فرد أو مجموعة بعد بذل جهد معين، ويتم الحكم عليه كالأمثل، الكفء، الجيد.....الخ"
3. **تعريف حسب: judith**. يعرف الأداء على أنه مجموع الرضا في كل ما يتعلق بالنتائج المادية وغير المادية المنشأة من الأطراف المكونة للمؤسسة والمتضمنة لمستوى الثقة في قدرات المؤسسة على إنتاج الرضا بشكل دائم، فالمؤسسة التي تتميز بأداء جيد هي التي من أهم مميزاتها الاستثمار الدائم لزبائنها، لعمالها، لمنتجاتها ولمهامها".[2]
4. **تعريف الأداء حسب:** Xngellier عرف بأنه يتجد في قدرة المؤسسة على تنفيذ إستراتيجيتها وتمكننا من مواجهة القوى التنافسية كما هو موضح في الشكل التالي :

[1] وهيبة ديجي" دور استراتيجية التميز في تحسين أداء المؤسسة الإقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013، ص51.

[2] مجلة الباحث"دورية عملية محكمة صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية"، جامعة ورقلة، العدد 7، 2010،ص 218.

الشكل رقم (1.2): الأداء من منظور الكفاءة والفعالية

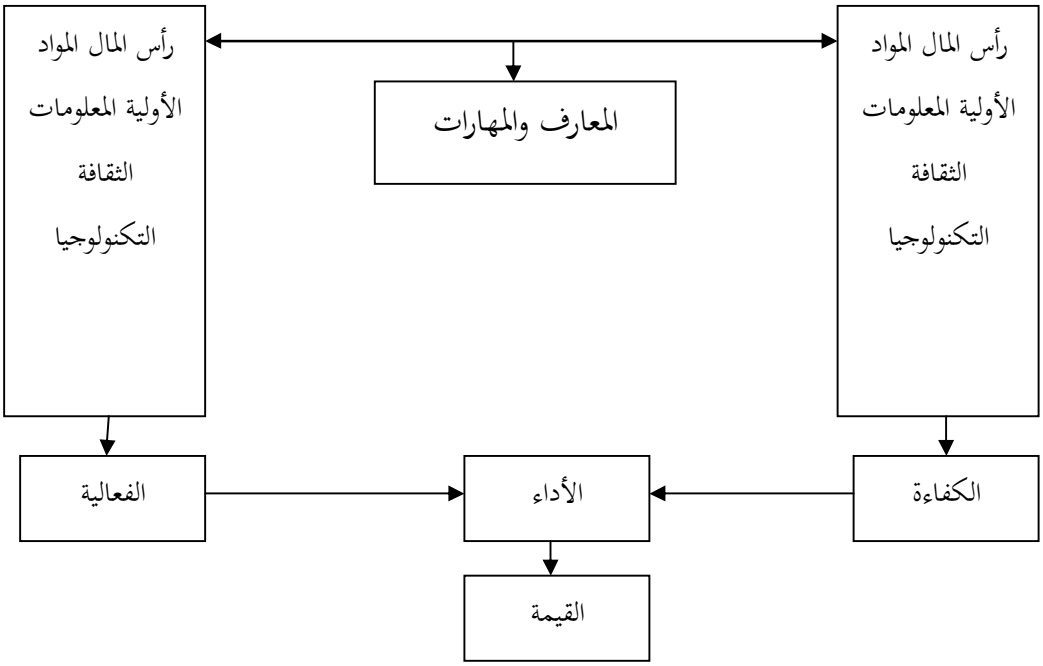

المصدر: وهيبة ديجي، مرجع سابق ، ص 52.

مما سبق نستنتج بأن الأداء مفهوم واسع ويشتمل في مضامينه على العديد من المفاهيم المتعلقة بالنجاح أو الفشل، والكفاءة والفعالية والمخطط الفعلي، الكمي والنوعي وغيرها لذلك فإن الأداء يمثل النشاط الشمولي المستمر والذي كان يعكس نجاح المؤسسة واستمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة، أو فشلها وانكماشها وفق أسس ومعايير محددة تضعها وفقا لمتطلبات نشاطها، وعلى ضوء الأهداف طويلة الأجل.[1]

وعلى الإستراتيجية فإن الأداء قد حظي باهتمام استثنائي وذلك لكونه يعكس نجاح التوجه الاستراتيجي للمؤسسة، واختبارا فعليا وواقعيا لمصداقية الخيار الاستراتيجي للمؤسسة، كما أنه يوضح إبعاد وحالات التكيف الاستراتيجي للمؤسسة مع بيئتها.

كما هو موضح في الشكل:

[1] خريف عبد الرؤوف، "أهمية التحليل المالي في تقييم المؤسسات الاقتصادية"مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة عبيد خيضر، بسكرة، 2007 ،ص29.

الشكل رقم (2.2): التكيف الإستراتيجي للمؤسسة مع بيئتها

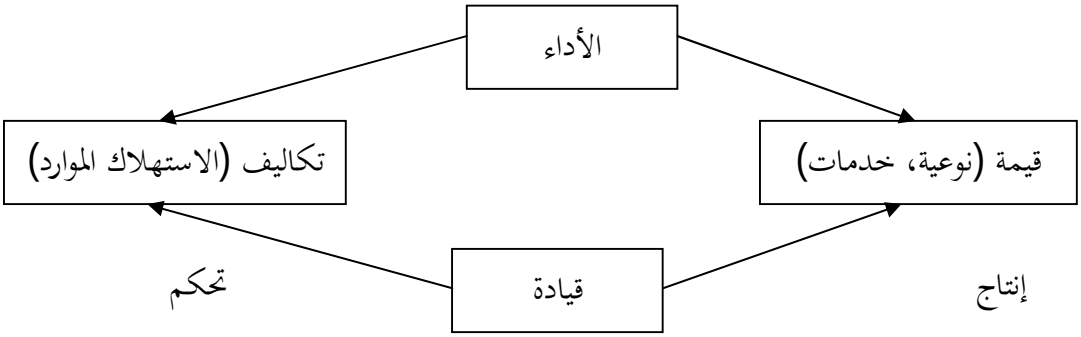

المصدر: مجلة الباحث، مرجع سابق، ص 51

المطلب الثاني: أنواع الأداء

يتخذ الأداء صورا عديدة لكن يمكن تصنيفها حسب أربعة معايير وهي: الشمولية، الطبيعة، المصدر والوظيفة.

1 –معايير الشمولية: وتنقسم إلى:[1]

- الأداء الكلي: وهو عبارة عن تفاعل مجموع الأداءات الجزئية أي أنه يتجسد في الانجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنشطة الفرعية في تحقيقها، ومن أهم مؤشراته: الفعالية الكفاءة، التقدم في العمل.
- الأداء الجزئي: ويقصد به الأداء الذي يتحقق على مستوى الأنظمة النوعية للمؤسسة والوظائف الأساسية، والأداء الجزئي في الحقيقة هو عبارة عن تفاعل أداءات الأنظمة الجزئية وهو ما يعزز فكرة أو مبدأ التكامل والتسلسل بين الأهداف في المؤسسة.

2 – معايير الطبيعة: يمكن تقسيم أداء المؤسسات حسب هذا المعيار تبعا للأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها وتنقسم إلى:

- **الأداء الاجتماعي**: ويتمثل في تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تقديم الخدمات للمجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة والوفاء بالتزاماتها تجاهه وأداء مستوياتها، ويرى البعض أن فعالية المؤسسة تكمن في قدرتها على تحقيق درجة من الرضا لدى الفئات المطلوب دعمها للمؤسسة سواء كانت في البيئة الداخلية أو الخارجية.

[1] عبد المليك مزهودة، "الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم التسيير"، مجلة العلوم الانسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010، ص87.

- **الأداء الاقتصادي:** إن الدور التنموي للمؤسسات يعتبر من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المستوى أداء هذه المؤسسات العمومية التي تساهم في تحريك مصادر مالية من أجل التنمية الشاملة.
- **الأداء السياسي:** تسعى بعض المنظمات لتسطير الأهداف السياسية كتمويل المحلات الإنتاجية من أجل إيصال أشخاص معينين إلى حكم مناصب سياسية لاستغلالهم لصالح المؤسسة والتي لها البقاء والنمو في نفس الوقت.
- **الأداء التكنولوجي:** يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط التكنولوجية كالسيطرة على المجال تكنولوجي معين وفي أغلب الأحيان تكون هذه الأهداف التي ترسمها المؤسسة إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

3 – معايير الوظيفة: يقسم إلى:[1]

أداء وظيفة التموين: يتمثل الأداء حسب هذه الوظيفة في قدرة المؤسسة على الحصول على المواد بجودة عالية في الآجال الممنوحة للعملاء والاستغلال الكفء والجيد لأماكن التخزين.

- **أداء وظيفة الإنتاج:** يقصد به تمكن المؤسسة من تحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاجية مقارنة بنظيراتها من المؤسسات المنتمية لنفس القطاع، أو المنطقة الجغرافية، من خلال إنتاج منتجات ذات جودة عالية بتكاليف منخفضة وتفادي تأخر في الطلبيات من خلال الاستغلال الكفء لتجهيزات الإنتاج وصيانتها.
- **أداء الوظيفة المالية:** يتمثل في قدرة المؤسسة على توليد إيرادات مالية سواء كانت من أنشطتها الجارية، الرأسمالية، أو الاستثنائية، وتحقيق الفوائض المالية من خلال الابتعاد عن العسر المالي وظاهرة الإفلاس بواسطة توفير السيولة وتحقيق معدل المردودية الجيد بتكاليف منخفضة، و البحث عن المصادر المالية اللازمة لتغطية احتياجاتها بأقل تكاليف .
- **أداء وظيفة الموارد البشرية:** يتجلى أداء وظيفة الموارد البشرية في قدرة الفرد على قيام بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله تبعا لما يناسب قدراته وطبيعة عمله فضمان استخدام موارد المؤسسة بكفاءة وفعالية لا يتم إلا من خلال الأفراد.
- **أداء وظيفة البحث والتطوير:** يقصد بها قدرة المؤسسة على إنتاج منتجات ومدى مواكبتها للتطورات التكنولوجية الحديثة مع استخدامها في الإنتاج والتسويق، وكذا توفير جو ملائم للاختراع، الابتكار والإبداع من خلال تحفيز العاملين على التحديد وخلق جو المنافسة بينهم في هذا المجال.

[1] حفصي رشيد، "تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011،ص20.

الشكل رقم (3.2): أداء المؤسسة حسب معايير الوظيفة

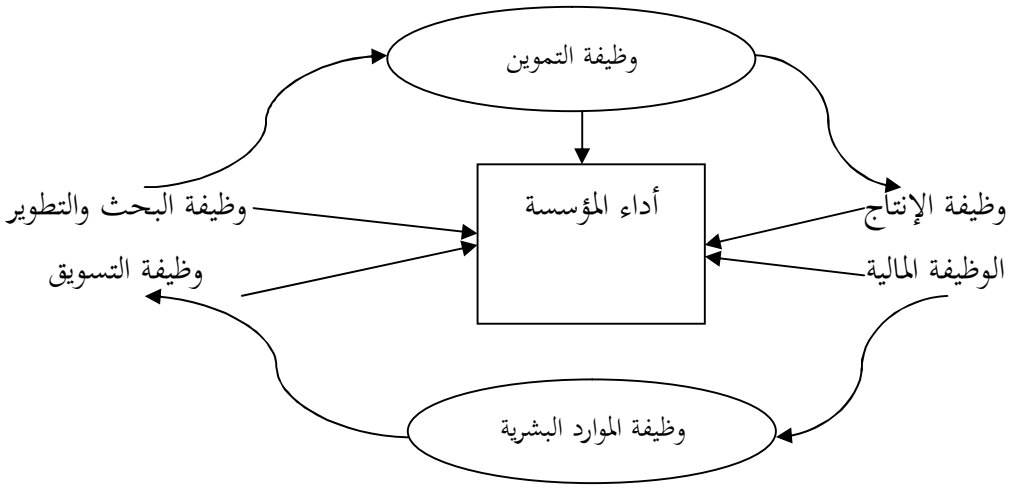

المصدر: من إعداد الطالب

5. حسب معايير الجهة التي أنتجت الأداء: يتم تقسيم الأداء حسب هذا المعيار تبعا لمصدر الأداء: إلى أداء داخلي (ذاتي) وأداء خارجي وهي كلها تساهم في الأداء بدرجات متفاوتة وهي تقسم كمايلي:

- **الأداء الخارجي (الظاهري):** يتمثل في الفرص التي توفرها البيئة الخارجية للمؤسسة، حيث تستفيد المؤسسة على أسواق جديدة وواعدة، براءات الاختراع التي يتم استثمارها، مشاكل تعاني منها مؤسسات مماثلة أخرى، ظهور قوانين حكومية مدعمة لسياسة المؤسسة... الخ، كل هذه الفرص يجب على المؤسسة استغلالها بكفاءة عالية، لأن هذه المتغيرات يمكن أن تؤثر عليها سلبا أو إيجابا.
- **الأداء الداخلي:** يتمثل في الأداء الذي يقوم به المؤسسة من تلقاء نفسها دون أن يكون للعوامل الخارجية دور فيها، أي بفضل المجهودات التي يبذلها القادة الإداريين والمرؤوسين في العمل وكذا مختلف الموارد المستغلة بكفاءة داخل المؤسسة، وهو ينتج من مجموع الأداءات التالية:
- **الأداء البشري**: يقصد به أداء الأفراد داخل المؤسسة من خلال صنع القيمة المضافة وتحقيق أفضلية التنافسية من خلال استغلال معارفهم ومهارتهم أحسن استغلال.[1]

[1] شباح نعيمة،" دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر،2008/2007، ص 10.

- **الأداء المالي**: يصف الأداء المالي مدى فعالية وكفاءة المؤسسة وتعبئة الموارد المالية وتوظيفها التحليل ومؤشرات التوازن والنسب من أبرز مؤشرات الأداء المالي.
- **الأداء التجاري**: يصف الأداء التجاري فعالية وكفاءة الوظيفة التجارية أو التسويقية في تحقيق أهداف المبيعات ورضا الزبائن ويعتبر: رقم الأعمال، المردودية، عدد الزبائن، معدل شراء المنتجات من أبرز مؤشرات الأداء التجاري.
- **الأداء التقني**: يتمثل في قدرة المؤسسة على استخدام واستغلال تجهيزات الإنتاج في العملية الإنتاجية مع ضمان صيانتها، وتعتبر كمية الإنتاج نسبة استخدام الطاقة الإنتاجية من أبرز مؤشرات الأداء التقني في المؤسسة.
- **الأداء التمويني**: يقصد به أداء المؤسسة في وظائف الشراء، النقل والتخزين لتزويد المؤسسة بالمواد الأولية، المعدات والتجهيزات الإنتاجية بالنوعية والكمية المناسبة وفي الوقت المناسب.[1]

والشكل التالي يوضح الأداء الخارجي والداخلي للمؤسسة الاقتصادية

الشكل رقم (4.2):الأداء الخارجي والداخلي في المؤسسة

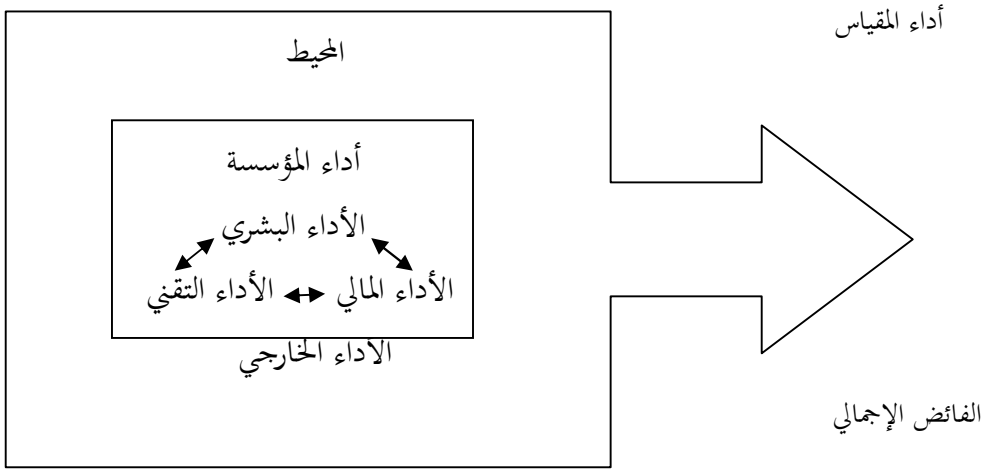

المصدر: عادل عيشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة وهران، 2015، ص 06.

يتضح من الشكل أعلاه أن أداء المؤسسة ككل ما هو الإنتاج من تفاعل بين الموارد البشرية، التنمية، والمالية يضاف اليها التفاعل الموجود بين المنظمة وبيئتها الخارجية وكلما أحسست المؤسسة التعامل مع بيئتها

[1] عادل عيشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة وهران، 2015، ص06

الخارجية من خلال التعامل الجيد مع الفرص والتهديدات أدى إلى زيادة كلية في أداء المؤسسة سواء كان هذا الأداء داخلي أو خارجي.

المطلب الثالث: مجالات الأداء

تتنوع وتختلف مجالات الأداء في المؤسسات وذلك باختلاف أعمالها وطبيعة نشاطها حيث يرى البعض أن هذه المجالات عبارة عن الجوانب الخاصة بالمؤسسات والتي يجب أن يعمل بفعالية لضمان تحقيق نجاح المؤسسة كالتالي:

مجالات ميدان الأداء المالي:

بعد استخدام مؤشرات الأداء المالي القادم المشترك بين الكاتب والباحثين والمدراء سواء كان ضمن الدراسات التطبيقية.

والنظرية في عمليات تقييد الأداء ضمن الواقع العلمي في مختلف مؤسسات الأعمال حيث يرى " lynch «بأن الأداء المالي يبقى المقياس المحدد المدى نجاح المؤسسات، وأن عدم تحقيق المؤسسات للأداء المالي بالمستوى الأساسي المطلوب يعرض وجودها للخطر، ويذهب بعض الكتاب إلى أبعد من ذلك في التأكيد على أهمية الأداء المالي، وذلك إلى حد اعتباره الهدف الأهم بالمؤسسة، وضمن التوجه يعبر" « HuntmorgXn عن تلك الأهمية بالقول إن الأداء المالي يعد هدف المؤسسات الأساسي، وأن الأهداف الثانوية للمؤسسة يمكن تحقيقها ضمنيا من خلال تحقيق الأداء المالي، وضمن المنظور الاستراتيجي للأداء المالي.

مجال الميدان المالي والعملياتي (تشغيلي):

يمثل ميدان الأداء المالي والعملياتي الحلقة الوسطى لأداء الأعمال في المؤسسات، فبالإضافة إلى المؤشرات المالية يتم الإعداد أيضا على مؤشرات تشغيلية في الأداء:

كالحصة السوقية، تقدم منتجات جديدة، نوعية المنتج والخدمة المقدمة، فعالية العملية التسويقية والإنتاجية، ويرى MXcmenXmin أن الاعتماد على النسب المالية فقط في تقييم الأداء يعطي رؤية غير متكاملة الأبعاد حول المؤسسة، لذا يجب تعزيز هذا الأسلوب في القياس ينسب أداء غير مالي لبناء نظام قياس فعال في المؤسسة.

كما يرى " VonkXrXmXn – RXmXnujXm أن الإعتماد على المؤشرات المالية إلى جانب المؤشرات العملياتية، يعد ميدان للأداء الذي يستخدم في أغلب البحوث الإدارية الإستراتيجية الحديثة مجال ميدان الفاعلية التنظيمية:

يمثل ميدان الفعالية التنظيمية المفهوم الأوسع والأشمل لأداء الأعمال والذي يدخل في طياته أسس كل من الأداء المالي والعملياتي ، ويرى"CXmerXn- Whetnte": "أنه في المناسب الاعتماد هذا الميدان بمفاهيمه ومقاييسه عند دراسة مختلف المجالات الإدارية، خاصة في مجال بحوث الإدارة الإستراتيجية ونظرية المؤسسة نظرا لما تتطلبه المتشابكة للأهداف التنظيمية حاجات الأطراف المرتبطة بها من الاهتمام إذ يعطي ميدان الفاعلية التنظيمية الأهداف أصحاب المصالح في المؤسسة، ويجد القياسات المناسبة للأهداف مختلف الأطراف."

وضمن منطق أخريؤك Porter على مفهوم الفاعلية وقدرتها كميدان أداء تستطيع المؤسسة من خلاله التفوق تنافسيا".

المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من مجموع الأداءات الهامة في المؤسسة الاختصاصية، كون هذا الأخير يساهم في مختلف الأداءات المتنوعة في استمرارية المؤسسة، سوف نتعرض في البحث إلى مختلف المفاهيم المقدمة للأداء المالي، وكذا المؤشرات والمعايير المستخدمة لتقييمه في المؤسسة.[1]

المطلب الأول: تعريف الأداء المالي

تعددت المفاهيم المقدمة للأداء المالي، كون أن كل باحث ينظر إلى مفهوم الأداء المالي حسب الزاوية التي ينظر إليها، ونتيجة لذلك قدمت العديد من التعاريف منها:

إن الأداء المالي:" هو تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية متحدة، ومدى قدرة إدارة المؤسسة على إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة".

ويعرف كذلك على أنه:" تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج وجدول الملحقة ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظروف الاقتصادي والقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم معاينة المردودية الاقتصادية المؤسسة ومعدل نمو الأرباح" وهناك الباحثين من يرى أن الأداء المالي هو" مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية" ونتيجة ذلك، فإن معظم الباحثين يرون أن الأداء المالي لا يكون فعالا إلا من خلال تشخيص الصحة المالية للمؤسسة، وذلك من خلال الوقوف على نقاط القوة والضعف في المؤسسة، ومدى قدرتها على إنشاء القيمة من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، جدول الملحقة...الخ، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالمؤسسة.

[1] مجلة الباحث ، دورية عملية محكمة صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد السابع، 2010، ص 89.

وما يمكن ملاحظته من التعاريف السابقة، أنه لا يوجد إجماع بين الباحثين حول مفهوم الأداء المالي فكل طرف يعرفه بما يخدم مصالحه، فالمساهم يسعى لتعظيم ثرائه، بينما إدارة المؤسسة

تسعى نحو استمرارية والبقاء، واليد العاملة تسعى إلى رفع الأجور والحوافز المغرية، بالإضافة إلى عطل مدفوعة الأجر، بينما الدولة والممثلة في الجهاز الضريبي تسعى إلى إنهاء حصيلتها الضريبية.

ويعود سبب تباين مقاربات تحديد مفهوم الأداء عموما، والأداء المالي خصوصا لعدة أسباب من بينها:

- اختلاف رؤى الباحثين حول تحديد مفهوم دقيق للوظيفة المالية
- تطور النظرية المالية الكلاسيكية إلى نظرية مالية معاصرة نتيجة لتطور المتغيرات الإقليمية والاتجاهات الاقتصادية الحديثة
- تطور المؤشرات المحاسبية إلى مؤشرات مالية واقتصادية.

المطلب الثاني: الأهداف المالية ومصادر معلومات المؤسسات الاقتصادية.

لا يمكن الحديث عن الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دون الحديث عن الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها، وبصفة عامة يمكن حصر تلك الأهداف في مايلي:

- إنشاء القيمة.
- المردودية
- السيولة واليسر المالي
- التوازن المالي.

بالإضافة إلى التعرض إلى مختلف المصادر المستعملة في المؤسسة لجلب المعلومات التي تعتبر ضرورية للقيام بعملية التقييم المالي. أولا: الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية.

1 – إنشاء القيمة:

تعني قدرة المؤسسة على إنشاء قيمة للمساهمين من خلال تمكنها من تحقيق مردودية الأموال المستثمرة تفوق تكلفة مختلف مصادر التمويل، حيث يجب أن تكون هذه المردودية كافية ولا تقل عن المردودية التي يمكن للمساهمين الحصول عليها من خلال استثمار أموالهم في مشروعات أخرى ذات مستوى خطر مماثل.[1]

2 – السيولة واليسر المالي: يعني قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية الجارية عند تاريخ استحقاقها بما تمتلكه من أموال جاهزة وأصول أخرى، يمكن تحويلها إلى نقدية خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا

3 – التوازن المالي: يقصد به تحقيق الفائض في الخزينة، حيث تمول الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، إذ يستوجب إبقاء الموارد المستخدمة في تمويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء الاستثمارات

[1] محمد محمود الخطيب، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص 35.

4 – المردودية: تعتبر من الأهداف الرئيسية للمؤسسة، حيث أنها تمثل أحد العناصر المحددة المستوى أدائها، فالمردودية كمفهوم تعرف على أنها:" ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها، حيث تحدد مستوى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية، أو قدرة الوسائل على تحقيق النتائج من استعمال الرأس المال الاقتصادي والمالي معا، أي من خلال المردودية المالية والاقتصادية معا.[1]

ثانيا: مصادر معلومات المؤسسة الاقتصادية:

وتتمثل في مصادر خارجية ومصادر داخلية:

المصادر الخارجية: تقوم المؤسسات الاقتصادية بنشر تقاريرها المالية عادة لإبراز ما قامت به الوحدة الاقتصادية من نشاط خلال مدة زمنية معينة خاصة المدرجة منها في البورصة، فهي تستعمل هذه المعلومات في عملية تقييم الأداء المالي، حيث يمكن أن يكون مصدر المعلومات خارجي والمتمثل في معلومات عامة، حيث تكون هذه الأخيرة متعلقة بالظرف الاقتصادي تبين فيه الوضعية العامة للاقتصاد أو المعلومات القطاعية من خلال نشرها، لتستفيد منها مؤسسات أخرى في إجراء دراسات المالية والاقتصادية من خلال تجميعها في حسابات مجمعة واستخلاص منها نسب ومعلومات قطاعية وهذا ما يتم إعداده غالبا في معظم الدول النامية.

2 – المصادر الداخلية:

أما المصدر الثاني للمعلومات في المصادر الداخلية والتي تعتمد عليها كثيرا في إجراء عملية التقييم المالي للمؤسسات، وتتمثل عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة والممثلة في الميزانية العمومية، جدول حسابات النتائج ، الملاحق وتقارير للنشر.

المطلب الثالث: مؤشرات الأداء المالي.

تعتبر دراسة المؤشرات الأداء المالي جانب بالغ الأهمية تمليه متطلبات التخطيط المالي السليم، باعتباره يمكن الإدارة من الحكم على الأداء السابق للمؤسسة والتنبؤ بالمستقبل بشكل دقيق، ولا يتم ذلك إلا من خلال وضع خطط مالية كفيلة بتحقيق أهداف المؤسسة، بالإضافة إلى الرقابة المالية التي تهتم بتقييم كفاءة العمليات المالية عن طريق مجموعة من المعلومات المتوافرة في الميزانية وجدول حسابات النتائج لسنة مالية محددة، ومقارنتها بنتائج التحليل السنة مالية سابقة أو مقارنتها بنفس المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع أو بالمؤشرات المعيارية.

وتعرف النسب المالية على أنها: "علاقة بين رقمين ونتائج هذه المقارنة يتم استخدامه لتقييم موقف معين".

[1] السعيد فرحات جمعة، "الأداء المالي لمنظمات الأعمال"، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2000، ص 247.

وتعرف كذلك أنها" تغيير رياضي عن علاقة منطقية بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية المعدة عن فترة معينة وتأخذ شكل كسر عادي أو عشري أو نسبة مئوية"، والنسب المالية أيضا عبارة عن معدل أو مؤشر يكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة.[1]

ولا تكون هذه النسب ذات مدلولية في التحليل إلا إذا تم مقارنتها بنسب ذاتها على مدار عدة سنوات سابقة، للتعرف على التطور في هذه النسب واتجاهات هذا التطور، أو مقارنة هذه النسب بالنسب المرجعية لتحديد درجة الانحراف أو المقارنة بالنسبة لنفس المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع، وفي ما يلي أكثر مؤشرات الأداء المالي شيوعا:

أولا: مؤشرات السيولة

وهي مجموعة النسب المالية التي تتمكن من خلالها المؤسسة قياس قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية الجارية، عند استحقاقها بما تمتلكه من أموال جاهزة وأصول أخرى يمكن تحويلها بسرعة إلى نقدية سائلة تكفي للوفاء بالتزامات المتداولة (ديون قصيرة الأجل) في مواعيد استحقاقها ودون تأخير، وتهدف هذه النسب إلى:

تقييم قدرة المؤسسة المالية في الأجل القصير، وهي تختلف باختلاف الأطراف المستفيدة منها ويقع ضمن هذه النسب ما يلي:[2]

- نسبة السيولة العامة أو نسبة التداول:
- نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

كلما زادت هذه النسبة عن الواحد صحيح دل ذلك على وجود هامش أمان المؤسسة، يمكنها من سداد التزاماتها القصيرة الأجل، ولكن ارتفاع هذه النسبة قد لا يترجم دائما بوضع سيولة جيدة، فقد يكون ناتج عن التضخم بنود الأصول المتداولة بسبب عدم التسيير الجيد للإدارة، غير أنه في بعض المؤسسات الخاصة بقطاع الكهرباء والهاتف فغالبا ما تكون نسبة التداول فيها أقل من الواحد وسببه يرجع إلى طبيعة النشاط بحد ذاته، بالإضافة إلى ضخامة الأصول الثابتة، لكن ما يعوض هذا الانخفاض هو انتظام التدفقات النقدية لتلك المؤسسات.

1. نسبة السيولة السريعة وهي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزامات الجارية بالأصول سريعة التداول وتعطى بالعلاقة التالية:[3]

نسبة السيولة السريعة = أصول متداولة – المخزون / ديون قصيرة الأجل

[1] عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002، ص 90

[2] المصدر: مليكة رغيب، ميلود بوشنقير" التسيير المالي والمحاسبي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ص 37

[3] المصدر: مليكة زغيب، ميلود بو شنقير، مرجع سابق، ص 37

قيمة هذه السيولة تتراوح بين 0.3 كحد أدنى و0.5 كحد أقصى إذا كانت مرتفعة في تدل على الحالة الجيدة وإمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون القيم الجاهزة وغير الجاهزة نصف الديون القصيرة أو أقل، إذا كانت منخفضة فتدل على صعوبة الدفع.[1]

1.3. نسبة السيولة الحالية (الفورية):

وهي النسبة التي تهتم بأكثر أصول المؤسسة سيولة وهي النقدية وذلك في علاقتها بالتزامات المؤسسة قصيرة الأجل، وتعطى بالعلاقة الآتية:[2]

نسبة السيولة الحالية = النقدية / إجمالي الخصوم المتداولة

ملاحظة: إذا كانت أكبر من الواحد فهذا يدل على تراجع نشاط المؤسسة، نقص الاستثمارات وفائض النقدية

ثانيا: مؤشرات المديونية:

وهي النسب المهمة بالنسبة للمقرضين والمستثمرين، حيث تظهر مدى مساهمة الديون سواء ممثلة في الالتزامات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل في تمويل أصول المؤسسة مقارنة بمساهمة الملاك ومن هذه النسب:

نسبة الديون إلى إجمالي الأصول:[3]

نقيس هذه النسبة نسبة الديون التي تساهم فيها الغير بالنسبة إلى إجمالي أصول المؤسسة حيث كلما زادت النسبة كلما قلت قدرة المؤسسة على الاقتراض الخارجي بالمستقبل وتساوي:

نسبة الديون إلى إجمالي الأصول = (المطلوبات المتداولة + المطلوبات طويلة الأجل 100/الأصول

نسبة الديون إلى حقوق الملكية:[4]

تعتبر هذه النسبة مهمة جدا بالنسبة للمؤسسات، فهي توضح لها مدى التوازن الموجود في الهيكل المالي بين مصادر التمويل الذاتي ومصادر التمويل الخارجية وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = (الديون * 100) لحقوق الملكية

- معدل تغطية الفوائد:

هذا المعدل يوضح مدى قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وتحمل أعباء الفائدة، وكلما كان هذا المعدل كبيرا كلما دل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها وهذا المعدل

يؤكد عليه المقرضون والدائنون من أجل الاطمئنان قبل إعطاء أي قرض.[5]

---

[1] المصدر: مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، مرجع سابق، ص 38.

[2] المصدر: عبد الناصر نور، منير شاكر محمد، " التحليل المالي"، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان الأردن، 2005، ص 56 .

[3] مليكة زغيب ، ميلود بوشنقير، التسيير المالي والمحاسبي حسب البرنامج الرسمي الجديد" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص كا عبد الناصر نور، منير شاكر محمد" التحليل المالي"، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005، ص ص 56-63.

[4] المصدر: عبد الناصر نور، منير شاكر محمد، مرجع سابق، ص 56.

[5] المصدر: خالد وهيب الراوي، يوسف سعاد" التحليل المالي للقوائم المالية"، دار المسيرة للنشر، الأردن ، 2000، ص 65.

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد الضريبية/ الفوائد المدفوعة

ثالثا: مؤشرات النشاط[1]

يطلق عليها أحيانا نسب إدارة الموجودات، وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسبا على الأصول المختلفة، وتأتي أهمية هذه النسبة من خلال سرعة تشغيل أصول المؤسسة(دورانها)، حيث أنها تؤثر في الدورة الإنتاجية للمؤسسة من خلال تحويل النقد إلى الصناعة ثم إلى النقد مرة أخرى، وهذا ما يؤثر على ربحية المؤسسة وسيولتها ومن أبرز نسب النشاط ما يلي:

معدل دوران مجموع الأصول:[2]

- يقيس هذا المؤشر درجة استغلال أصول المشروع على اختلاف أنواعها(أصول ثابتة ومتداولة في توليد الأرباح من المبيعات وتعطى بالعلاقة التالية:

معدل دوران مجموع الأصول = صافي المبيعات مجموع الأصول الصافية

وتنقسم هذه النسبة إلى نوعين هما:[3]

- معدل دوران مجموع الأصول الثابتة.
- معدل دوران مجموع الأصول المتداولة.

معدل دوران مجموع الأصول الثابتة = صافي المبيعات/ صافي الأصول الثابتة / معدل دوران مجموع الأصول المتداولة = صافي المبيعات / صافي الأصول المتداولة

معدل دوران المخزون: يقيس هذا المعدل مدى سلامة السياسات المحاسبية المتبعة من قبل إدارتها للمخزون من خلال ربط تكلفة التخزين مع تكلفة المبيعات خلال دورة مالية معينة أي عدد مرات التي يمكن أن يتحول فيها المخزون إلى مبيعات ودرجة سيولة المخزون وتعطى بالعلاقة التالية:[4]

معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات / متوسط رصيد المخزون :

متوسط رصيد المخزون = (رصيد أول المدة + رصيد آخر المدة)

2/ معدل دوران المخزون باليوم = معدل دوران المخزون / 360 يوم

[1] المصدر: محمد محمود يوسف،" البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005، ص52.

[2] محمد محمود يوسف، "البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005، ص 52-57.

[3] المصدر: محمد محمود يوسف، مرجع سابق ، ص 53.

[4] المصدر: محمد محمود يوسف، مرجع سابق، ص 54.

3 – معدل دوران المدينين (العملاء): يعكس هذا المعدل عدد المرات التي تتحول فيها الحسابات المدينة في المؤسسة إلى نقدية في الدورة المالية ويعطى بالعلاقة التالية:[1]

معدل دوران العملاء = صافي المبيعات الأجلة / متوسط المدينين.

يعتبر هذا المعدل عن سرعة حركة الإستثمار في الحسابات المدينة، أي عدد مرات البيع بالإئتمان ثم التحصيل حيث أن ارتفاع هذا المعدل يعكس كفاءة المؤسسة في تقديم الائتمان وتحصيله، أما فيما يتعلق بمتوسط الفترة فهي تعكس المدة التي تبقى فيها المبيعات الآجلة ديونا بذمة الآخرين وتعطى بالعلاقة التالية:

فترة التحصيل الحسابات المدينة بالأيام = 360 يوم / معدل دوران الحسابات المدينة حيث أن معدل دوران الحسابات المدينة وفترة تحصيلها يتعلقان بسياسة البيع بالأجل وهذه السياسة تختلف من مؤسسة الأخرى.

معدل دوران الدائنين (الموردين): تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على إدارة الموردين من خلال سداد إلتزاماتها المتداولة حيث تعطى بالعلاقة التالية:[2]

- معدل دوران الموردين = صافي المشتريات الآجلة / متوسط الدائنين.
- فترة التسديد الممنوحة للمؤسسة = 360 يوم/ معدل دوران الحسابات الدائنة

رابعا: مؤشرات المردودية:

تعتبر هذه المجموعة من النسب المحصلة النهائية لأداء المؤسسة، كون أن النسب السابقة تختص في تقييم جوانب معينة من الأداء بينما هذه النسبة تبين قدرة المؤسسة على تحقيق الربح من خلال الأنشطة التي تقوم بها وبالتالي الحكم على الأداء الكلي للمؤسسة وتنقسم هذه النسب إلى ما يلي:"

مردودية استثمارات المساهمين:

ويعبر عنها بالعلاقة التالية:[3]

مردودية استثمارات المساهمين = الربح الصافي بعد الضريبة / استثمارات المساهمين[4]

مردودية القيمة الصافية: وتحسب بالعلاقة التالية:

مردودية القيمة الصافية = صافي الأرباح بعد الضرائب / صافي المبيعات[5]

[1] المصدر: محمد محمود يوسف، مرجع سابق، ص 54.

[2] المصدر: محمد محمود يوسف، مرجع سابق، ص 55.

[3] المصدر: بن خروف جليلة، "دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات" ، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009، ص 90 .

[4] المصدر: بن خروف جليلة، مرجع سابق، ص 91.

[5] المصدر: بن خروف جليلة، مرجع سابق، ص 91. 5

مردودية مجموع الأصول:

ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

مردودية مجموع الأصول = الربح الصافي بعد الضريبة /مجموع الأصول

– المردودية التجارية: ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

نسبة الهامش الصافي = الربح الصافي / رقم الأعمال

– المردودية المالية:

ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية المالية = الربح الصافي / إجمالي الأصول الصافية[1]

– نسبة المردودية :

ويعبر عنها بالعلاقة التالية: نسبة المردودية = هامش التمويل الذاتي / رأس المال المستثمر الحالي

-نسبة مر دودية الأموال الخاصة: ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

نسبة مردودية الأموال الخاصة = الربح الصافي / الأموال الخاصة

خامسا: مؤشرات التوازن تتمثل مؤشرات التوازن في:

- رأس المال العامل
- احتياجات رأس المال العامل.
- الخزينة.

1- رأس المال العامل:

يعرف رأس المال العامل بأنه الفرق بين الأصول المتداولة (أي مجموع الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة وفي فترة زمنية لا تتعدى السنة وبين الخصوم المتداولة (الالتزامات التي تستحق الدفع خلال فترة لا تتعدى السنة ، ويتم حسابه كمى يلي:

* رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

* رأس المال العامل = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل.

ويمكن تقسيمه إلى أربعة أنواع هي:

- رأس المال العامل الخاص، رأس المال العامل الأجنبي.
- رأس المال العامل الإجمالي، رأس المال العامل الصافي.

[1] المصدر: شعيب شنوف،" محاسبة المؤسسة ج 1"، مكتبة الشركة الجزائرية ، بودواو ، الجزائر ، 2008، ص 10.

• رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

• رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الصافي – رأس المال العامل الخاص

• رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

• رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة

– الأصول الثابتة[1]:

عندما يكون رأس المال العامل الصافي أكبر من الصفر يعبر عن وجود توازن مالي.

• عندما يكون رأس مال العامل الصافي يساوي الصفر يدل على أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة فقط.

• عندما يكون رأس المال العامل الصافي أقل من الصفر يعبر عن وجود عجز مالي وعدم قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها.

2 – احتياجات رأس المال العامل:

يمكن تعريف الاحتياج من رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (رقم الاستغلال + قيم غير جاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – السلفات)

3 – الخزينة:

الخزينة الصافية هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا، والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة وتحسب كمايلي:

• الخزينة الصافية = القيم الجاهزة – سلفات مصرفية.

• الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

ملاحظة:

• عندما تكون الخزينة صفرية في تدل على الحالة المثلى وتعبر عن وجود توازن مالي. • عندما تكون الخزينة موجبة فهناك فائض في رأس المال العامل مقارنة باحتياج رأس المال العامل .

• عندما تكون الخزينة سالبة أي رأس المال العامل أقل من الاحتياج أي أن المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية احتياجاتها المتزايد من أجل استمرار النشاط.

المبحث الثالث: دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي

[1] المصدر: شعيب شنوف، مرجع سابق ، ص 211، الملاحظة:

بعد الدراسة النظرية لجانبي التدقيق المحاسبي والأداء المالي سنحاول عرض العلاقة الموجودة بين التدقيق المحاسبي والأداء المالي نظريا، وكان هذا بعد إجراء الدراسة الميدانية خلصنا إلى مايلي:

المطلب الأول: دور التدقيق المحاسبي في اكتشاف الفساد المالي والحد منه

نظرا لانتشار ظاهرة الفساد المالي من غش واحتيال التي تتعرض لها المؤسسات ودورها في انهيارها وحدوث خسائر كبيرة لديها وخروجها من السوق وضياع أموال المساهمين، مازلنا نبحث في دور التدقيق المحاسبي في ضبط وتحسين الأداء المالي، فلابد أن نعرج على دور التدقيق المحاسبي في مكافحة الفساد المالي والتقليل من حالاته حيث أن وجود التدقيق والرقابة دائما يمنع من تسول له نفسه بالقيام بالأعمال الغير مشروعة، حيث أن التدقيق أوجه التلاعب تهدف إلى الكشف عن التضليل المقصود للسجلات وأية عملية تخصيص غير مناسبة للأصول والموجودات، وينشأ خطر الاحتيال من وجود ضغوط يتعرض لها شخص معين تدفعه إلى ممارسة الاحتيال، وجود فرصة سانحة مثل ثغرة في نظام الرقابة الداخلية ، وكذا عدم نزاهة الشخص القائم بالتحاليل، وبالتالي بقع على عاتق مدقق الحسابات تلمس الحالات السابقة بشكل دائم وعدم إغفال أي إشارة قد توحي بحدوث الغش والاحتيال ورصدها ومتابعتها ومعاقبة مرتكبها، وهذا يعتبر أحد الأدوار التقليدية للتدقيق المحاسبي حيث أن الحذر والشك المنطقي أو ما يقصد به الشك المني من أهم المهارات التي يجب أن يتمتع بها المدقق والتي تساعده في مهمته، وقد أشارت إحدى الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية حول دور التدقيق المحاسبي في اكتشاف الغش والاحتيال في القوائم المالية إلى أهمية أن يرفع التدقيق تقاريره إلى مجلس الإدارة وليس الإدارة العليا للمؤسسة وذلك يتم بعد إجراء التحقيقات والتحريات الكافية من طرف مدقق الحسابات الذي تشترط فيه الاستقلالية العالية وعدم تدخل أي فرد كان في مهامه.

وكما رأينا يعمل التدقيق المحاسبي على الحد من الفساد المالي، وبالتالي جودة المعلومات والقوائم المالية الذي يكون في صالح أداء المؤسسة المالي ويعمل على تحسينه.

المطلب الثاني: مساهمة التدقيق المحاسبي في اتخاذ القرارات

يلعب التدقيق المحاسبي أدوارا مهمة في كل خطوة من خطوات عملية اتخاذ القرارات بحيث يساعد على تأهيل المعلومة لتكون جيدة وذات مواصفات كاملة وكافية ليتم استعمالها في عملية صنع القرار للحصول على القرارات ذات جودة وفعالية، بالموازاة مع خطوات عملية اتخاذ القرارات فإن التدقيق المحاسبي له دورة حياة يكون آخرها الوصول إلى تقديم معلومات مؤهلة لاتخاذ القرارات الإدارية وتبدأ عملية التدقيق بإعطاء نظرة حول موضوع العملية وإعداد إجراءات التدقيق المناسبة لذلك الموضوع وبذلك يتم تشخيص الوضع المحيط وتحديد درجة الخطر الناجم ومن تم وضع إستراتيجية للقيام بعملية التدقيق تليها وضع الخطة اللازمة لذلك، ليبدأ المدقق بتنفيذها مع العمل في كل مرة على ضبط الأداء ويتم ذلك من قبل المدير المسؤول على مديرية التدقيق المحاسبي ويقوم بإدخال التحسينات الضرورية على كل نقص وهكذا دواليك في كل مرة

يتم إعداد تقرير حول ما تم ملاحظته وتقديم الاقتراحات المناسبة، فينتج بذلك ومن خلال كل هذه الخطوات معلومات مؤهلة الاتخاذ القرار وتساهم بذلك في إعداد قرارات ذات جودة وفعالية.

حيث تكتسي التقارير التي يعدها المدقق أهمية بالغة للإدارة العليا بإعطاء التوضيحات واقتراح التحسينات، ويعطي هذا التقرير قيمة مضافة للمتعلمين مع المؤسسة كالمساهمين وهذا يساعد المؤسسة في بلورة جملة من القرارات كقرار الاستثمار والتمويل حيث تعتمد الإدارة العليا على هذه التقارير لاتخاذ قراراتها هذا يساهم في التحسين من أداء المؤسسة المالي ويعطها مركز تنافسي في السوق ويستوجب في ذلك أن يتمتع مدقق الحسابات في المؤسسة بالاستقلالية الكافية لقيام بمهامه.

المطلب الثالث: دور التدقيق المحاسبي في تحسين إدارة المخاطر

إن التدقيق المحاسبي له دور فعال في إدارة المخاطر ويعتبر أداة مرشدة للعمل لأن تدقيق إدارة المخاطر يكشف عن نقاط ضعف البرنامج وبالتالي يخلق فرصة لعلاج عيوبه وخلق برنامج أقوى، ومن الواضح أن المؤسسة لن تستفيد إذا وضع التقرير على الرف من أجل الرجوع إليه مستقبلا، وبينما سيوفر الكثير من المناقشات مرجعا مفيدا لسنوات مقبلة حيث تحوي معظم تقار ير التدقيق على توصيات قوية جديرة بالتنفيذ الفوري.

ومنه يتضح أن العلاقة الموجودة بين التدقيق المحاسبي وإدارة المخاطر هي علاقة وطيدة، فهذا الأخير يعتبر أحد الأدوات المستعملة من طرف المؤسسات من أجل تحسين وتقوية فعالية الكيفية التي تدير بها مخاطرها وتجنبا للمخاطر والتقليل منها واكتشاف الأخطاء قبل أن تصبح باهظة التكاليف ويعمل على حسن التعامل معها، وبالتالي يقلل من الخسائر ويرفع من أداء المؤسسة المالي وهو الهدف الذي تسعى إليه كل مؤسسة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يمكن القول أن هدف أي مؤسسة اقتصادية هو العمل من أجل تحقيق أحسن أداء مالي حيث يعتبر المحرك الرئيسي من أجل التوسع في نشاطها وتحقيق استقلالية مالية والاستمرار في مزاولة النشاط، ويتوقف تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية على التحكم الجيد في مختلف وظائفها عن طريق أساليب رقابية محكمة تشمل جميع نشاطات وعمليات المؤسسة، ألا وهو التدقيق المحاسبي الذي يعمل في صالح المؤسسة بتقديم توصيات حول تقييم الوضع المالي والحد من الفساد المالي ويعمل التدقيق المحاسبي على معالجة العمليات من حيث الكفاءة والفعالية، وبالتالي المساهمة في تحقيق أقصى كفاءة في إدارة المشروعات الاقتصادية عن الأداء المالي من خلال مساهمتها في عملية التحسين التي تكون في صالح المؤسسة كون أن القرارات المتخذة داخل المؤسسة لها انعكاسات على الأداء المالي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وعليه من أجل تحسين أداء المؤسسات المالي يستوجب توفر آلية تدقيق محاسبي تعمل في صالح المؤسسة.

الفصل الثالث

دراسة حالة لدى محافظ الحسابات

مقدمة الفصل:

محافظ الحسابات يقوم بالمصادقة على المعلومات المالية المحاسبية للمؤسسة اذا تأكد من شرعية قوائمها المالية وتم انجاز الدراسة الميدانية لدى مكتب محافظ الحسابات والاطلاع على دراسة حالة للمؤسسة X وسوف نتطرق الى هذا الفصل الى ثلاث مباحث.

المبحث الأول: مقدمة عن المؤسسةX

المبحث الثاني: الاجراءات والادوات التي اعتمد عليها محافظ الحسابات،

المبحث الثالث: تقرير محافظ الحسابات على المؤسسةX

المبحث الأول: مقدمة عن المؤسسةX

سيتم تقديم المؤسسة محمل الدراسة من خلالها تعريفها وشرح هيكلها التنظيمي ومعرفة مهامها

المطلب الأول: تعريف المؤسسة X

تأسست الشركةX من شريكين، تخضع للقانون التجاري، وقد انشأت قانونيا سنة 1997 وكانت بداية نشاطها 1998، وهي شركة ظهرت نتيجة تصفية شركةX هي شركة ذات مسؤولية محدودة نشاطها الاساسي هو المقاولة وبناء وتوجد لها انشطة ثانوية.

يبلغ رأي مالها 1492000.00 دج يشرف عليها مسيرين هما المسؤولين عنها سجلتها تجاري رقم 07 بـ0143390

الموقع الجغرافي:

يقع مقر الشركة X ذات المسؤولية المحدودة شرق منطقة النشاط التجاري، طريق حمادي كرومة

المطلب الثاني: مهام وأهداف الشركة

يتمثل نشاط الشركة X في المقاولة والبناء والخدمات الصناعية

-اشغال بناء في مختلف مراحله

-أشغال كهرباء

-كراء معدات والادوات الصناعية لكل الاجهزة والمحركات والمعدات.

-تركيب والصيانة الصناعية لكل الاجهزة

ثانيا: اهداف الشركة

تسعى الشركة لتحقيق الاهداف التالية:

-تحسين جودة خدماتها

-مواصلة نشاطها وتحقيق الربح

-تلبية حاجيات زبائنها

-توفير مناصب من اجل القضاء على نسبة من البطالة

-تسعى الى مواكبة التطورات في مجال نشاطها من حيث التكنولوجيا المستعملة سواء في الالات التي تقوم بكرائها أو الخدمات التي تقدمها للزبائن،

-تقوم باتباع استراتيجيات من اجل السيطرة على التكاليف،

-تقوم باجراء دورات لبعض العمال لاطلاعهم على آخر التطورات في نشاطهم الذي يمارسونه

-تقوم بتحديد الوسائل من فترة الى اخرى من اجل تسهيل العمل.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي وشرحه

الشكل رقم: 1.3 الهيكل التنظيمي للمؤسسة X

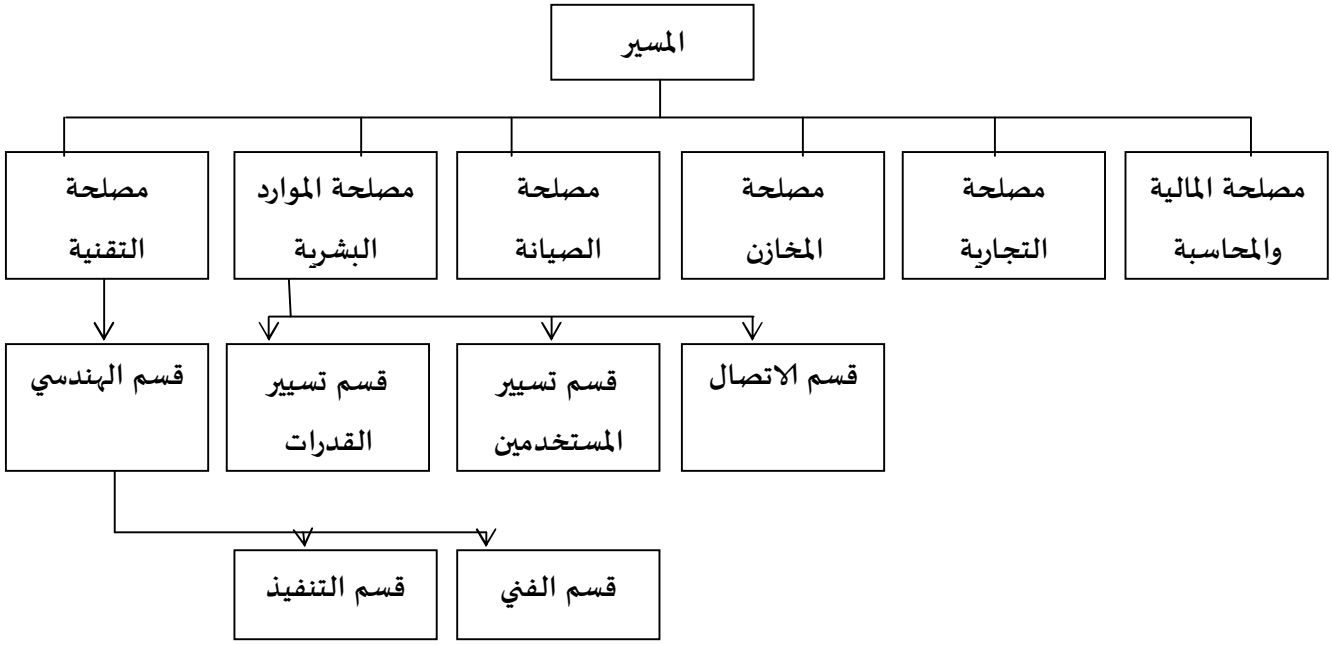

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق من مكتب محافظ الحسابات

ثانيا: شرح الهيكل التنظيمي

الميسر:

هو المشرف الأول على أقسام الشركة وتخول له الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرار الذي يراه مناسبا الشركة وفي الشركة X يوجد مسيرين يمكن أن ينوب أحدهما على الآخر.

الدائرة المالية والمحاسبة:

تتكون هذه المصلحة من مسؤول يقوم بمراقبة الاعمال من الجانب المحاسبي من تسجيل وتحليل المعطيات والبيانات وتسيير الميزانية وتسيير النفقات والايرادات وهناك عمال يساعدون في اعداد الاجور والمرتبات الخاصة بكل موظف.

مصلحة مالية والمحاسبة:

تتكون من مسؤول لهذه المصلحة لمراقبة الاعمال التي تكون داخل هذه المصلحة:

التسجيلات المحاسبية وتحليل المعطيات والبيانات متابعة وتسيير الارادات والنفقات ومن مهام هذه المصلحة أيضا اعداد الأجور والمرتبات الخاصة بكل موظف.

مصلحة التجارية:

يشرف على هذه المصلحة مسؤول من مهام هذه المصلحة

-اعداد الفواتير

-قيام باجراءات التسليم والفوترة

-استقبال طلبات الزبائن

-تحديد التكلفة

مصلحة المخازن:

تتكون هذه المصلحة من مخزنين:

المخزن: يكون فيه آلات والمعدات التي تقوم بكرائها،

المخزن الثاني: يوجد فيه المعدات التي تستعمله في نشاطاتها.

لكل مخزن مسؤول عنه يتولى مهمة مراقبة المخزن.

مصلحة الصيانة:

يتم في هذه المصلحة بصيانة العتاد اذا حصل فيه أي عطب سواء كانت المعدات التي تقوم بكرائها أو التي يستعمله في نشاط الخاص بالمؤسسة.

مصلحة المراد البشرية:

-قسم تسيير القدرات،

تعمل على استقبال وتوجيه طلبات العمل، وتطوير ومتابعة القدرات والكفاءات

-قسم تسيير المستخدمين:

تقوم بحل المشاكل الاجتماعية والمهنية وتعمل على تسيير المستخدمين على مستوى نشاطات المؤسسة

-قسم الاتصال:

تقوم بالاخبار بمختلف المستجدات على مستوى الشركة.

مصلحة التقنية:

في هذه المصلحة يقوم رئيس الادارة التقنية بمتابعة الدراسات الهندسية إذا كانت ملائمة وصالحة وقابلة للتطبيق بما يتناسب مع المؤسسة وتتكون من قسم هندسي الذي ينقسم قسم فني وقسم التنفيذ.

قسم الهندسي:

1-**قسم الفني:**

تقوم بدراسات الهندسية الكاملة من حيث اعداد الرسومات التنفيذية وتتكون من:

-رئيس مكتب فني:

يتكون هذا القسم من مهندس معياري يقوم بمتابعة سير تنفيذ الدراسات الهندسية من الناحية الفنية على الوجه الصخيخ ويقوم بتنسيق عمله مع كافة الاطراف الاخرى بالمؤسسة.

-مكتب الهندسة:

يشمل على مجموعة من المهندسين

2-**قسم التنفيذ:** وهي تتكون من ادارة المشاريع من كافة الجوانب.

المبحث الثاني: الاجراءات والأدوات التي اعتمد عليه محافظ الحسابات

الأدوات التي اعتمد عليها محافظ الحسابات في المؤسسة X لقبول مهمة مراجعة حساباتها تتصل في:

المطلب الأول: الملف الدائم

أولا: القانون التأسيسي للشركة X

المادة الأولى: الشكل:

تم بهذا العقد تأسيس شركة ذات المسؤولية المحدودة بين المالكين للحصص المحددة أدناه والتي قد تحدث فيما بعد في أية صفة كانت والتي تخضع للقوانين والتنظيمات السارية المفعول ولهذا القانون الأساسي.

المادة الثانية: الموضوع:

يتمثلموضو ع الشركة في مقاولة والبناء

1-الخدمات الصناعية 2تأجير الالات المتنوعة 3-التركيب والصيانة

المادة الثالثة: التسمية

تسمى هذه الشركة شركة ذات المسؤولية محدودة X

المادة الرابعة: المقر

المقر الاجتماعي بولاية مستغانم ويمكن تحويل أي مكان آخر بمجرد قرار من الجمعية العامة غير العادية وكذلك انشاء فروع عبر التراب الوطني.

المادة الخامسة: المدة

حددت مدة الشركة بتسعة وتسعون عاما 99 سنة

2-التقديمات، رأس المال خفض ورفع رأس المال

المادة السادسة: التقديمات

-السيد: ايهاب. ش

-السيد جاسم. س

وأودع المبلغ المذكور فعلا بحساب الزبائن المفتوح باسم الموثق بخزينة الدولة في هذا اليوم كما هو ثابت في سجلات المحاسبة ولا يمكن سحب هذا المبلغ الا بعد اتمام جميع الاجراءات القانونية وفي حالة ما إذا كانت احدى الحصص عينية يجب تعيينها وذكر قيمتها وفقا للمادة 568 من القانون التجاري.

المادة السابعة: رأس المال

حدد رأي مال الشركة بمبلغ 1492000.00 دج مقسم الى حصص اجتماعية بقيمة اسمية 1000دج

المادة الثامنة: رفع راس المال

يمكن رفع راس مال الشركة مرة واحدة أو مرات عديدة سواء برضى لشركاء أو بمقرر من الجمعية العامة كما سيأتي بيانه في المادتين 18- 17 من هذا القانون الاساسي بجميع الاشكال القانونية أي:

1-باحداث حصص جديدة توزع كمثيلا لتقديمات حصص النقدية أو عينية

-برفع القيم الاسمية للحصص الموجودة

-بادماج الاحتياطات الناتجة عن الارباح التي لم تودع ويمكن للقرار الجماعي المتعلق برفع رأس المال أن ينص على أن هذه الزيادة تكون باحداث أسهم مزودة بقسك يحدد القانون الاساسي مقداره.

المادة التاسعة: خفض رأس المال

يمكن تخفيض راس المال عن طريق انقاص عدد الاسهم أو قيمتها الاسمية دون أن يقل عن 10000 دج

3-تمثيل الأسهم، احالة الاسهم، حقوق الشركاء، اقرار القانون الاساسي.

المادة العاشرة: تمثيل الاسهم

لا يسوغ ابدا تمثيل اسهم الاشتراك سواء كانت عينية أو قابلة للتمثيل أو لحاملها سندات صالحة للتداول تثبت ملكية أسهم كل شريك بهذا القانون الاساسي أو بالعقود اللاحقة أو المعدلة لرأس مال الشركة أو المثبتة تنازلات موافق عليها.

المادة الحادي عشر: احالة الاسهم

يجوز احالة اسهم الشركة بكل حرية بين الشركاء ولا يسوغ الى غيرهم الا برضا الشركاء بموجب قرار استثنائي يتخذه الشركاء بأغلبية تمثل ثلاثة ارباع 3/4 ر اس مال الشركة على الاقل.

المادة الثانية عشر: حقوق الشركاء

يمنح كل سهم لصاحبه حق الملكية المشتركة في رأس مال الشركة بنسبة مبلغه وكذا الحق في الارباح كما سيأتي بيانه في المادة 22 ان مسؤولية الشركاء محدودة بمبلغ أسهمهم.

المادة الثالث عشر: اقرار القانون الاساسي

ان الحقوق والالتزامات المتعلقة بكل سهم تظل تابعة له بأي يد كانت،

ان ملكية كل سهم تقتضي حتما اقرار قانون الشركة وتظل اموال الشركة وقيمها ملكا للشخص المعنوي الجماعي طوال مدة دوامها أو بعد حلها وحتى يعين اجل التصفية العامة ولا يمكن اعتبارها ملكا خاص لكل واحد من الشركاء منفردا أو ورثته.

-كما لا يمكن لورثة الشركاء أو ممثليهم مهما كان السبب أن يطلبوا وضع الاختام على اموال الشركة أو وثائقها وأن يتدخلوا بأية صفة كانت في عملية التسيير وعليهم أن يلجأوا الى جرد الشركة للقيام بحقوقهم.

4-ادارة الشركة، تسمية المسيرين، ايداع الشركاء للأموال

المادة الرابعة عشر: ادارة الشركة

يتولى ادارة الشركة مسير أو مسيرون سواء شركاء كانوا أو غير شركاء يعينون بمقر جماعي وعادي للشركاء الذين يسوغ لهم تعيينهم فيما بعد بعقد لاحق بالميسر أو الميسرين أن تعددوا التوقيع باسم الشركة بالعبارة التالية:

شركة ذات مسؤولية محدودة X

المادة الخامسة عشر: تسمية المسير

سمي السيد: أحمد .م مسيرا للشركة لمدة غير محدودة ابتداءا من اليوم الذي رضي بالمهمة المسندة اليه وقبلها صراحة.

وتم تعيين السيد: ايهاب. ش مسير مساعد.

-وقد تم الاتفاق بين الشريكين على أن تتم امضاءاتهما معا على مختلف الشيكات والصكوك وجميع الوثائق ذات الطابع المالي المحررة باسم الشركة –امضاء موافق-

وفي حالة غياب احدهما يتبع منح توكيل للطرف الاخر ليحل محله وينوب عنه لا مضاء تلك الشيكات والصكوك والوثائق.

المادة السادسة عشر: ايداع الشركاء للأموال

يسوغ للشركاء مسيرين كانوا أو غيرهم أن يودعوا الأموال بحساب جار للشركة على ان ينتج هذه الأموال فائدة تحدد نسبتها باتفاق بين الادارة والشريك المودع وكل شريك أودع مالا لا يستطيع سحبه الا إذا اخطر شركاءه مسبقا في مدة ستة أشهر على الاقل برسالة مضمنة لتتخذ الشركة احتياطاتها اللازمة.

5-القرارات الجماعية، تعديل القانون الاساسي، حق الشركاء في الاطلاع على الحسابات الختامية

المادة السابعة عشر: القرارات الجماعية

لا يتخذ حق ادخال ما يرونه صالحا من التعديلات على القانون الاساسي لا سيما فيما يخص تغيير تسمية الشركة أو بيان عنوانها.

الترخيص تحويل الاسهم الى أحد الشركاء أو أجانب عن الشركة وفي جميع الأحوال الأنفة الذكر تأخذ بعين اعتبار إذا أجمعت عليها أغلبية الشركاء تملك 3/4 راس مال الشركة.

المادة التاسعة عشر: حق الشركاء في الاطلاع

للشركاء غير المسيرين الحق في الاطلاع سواء بأنفسهم أو بواسطة وكيل قانوني على كافة الشركة وكذلك الاطلاع بمقر الشركة على سجلات حساباتها ودفاترها.

المادة العشرون: الحسابات الختامية

على المسيرين في كل سنة والفصل الذي يلي انهاء الجرد أن يوجهوا الى الشركاء حسابات السنة المالية الماضية وكذا اقتراحاتهم فيما يخص الربحية التي توزع عند الاقتضاء ويصبحون ذلك بنص القرارات التي يريدون عرضها على الشركاء للموافقة عليها.

6-السنة المالية، الجرد، تخصيص وتوزيع الارباح، دفع الارباح

المادة الواحد والعشرون: السنة المالية

تثبت عمليات الشركة بمحررات حسابية منظمة المسك طبق لقواعد التجارة ويقوم المسيرون كل سنة بجرد ما على الشركة وما للشركة وكل شريك يستخرج نسخة منه ويوقع عليها المسيرون.

المادة الثالثة والعشرون: تخصيص وتوزيع الارباح

الارباح هي الباقي الناتج السنوي المثبت بالجرد

وتخصم من الارباح:

-خمسة في المائة لا نشاء احتياطي القانوني

-خمسة في المائة للتسيير

يوزع القابض من الارباح على الشركاء بنسب اسهمهم في الشركة على انه يمكن للشركاء ان يقرروا في كل وقت شاءوا خصم كل الارباح أو جزء منها قبل توزيعها لتخصيص الاحتياطات الاستثنائية اذا اقتضى الامر لذلك:

المادة الرابعة والعشرون: دفع الارباح

يكون دفع الارباح في المواعيد التي يحددها المسيرون

4-الحل، التصفية، المنازعات، الاعلانات، المصاريف

المادة الخامسة والعشرون: الحل

لاتحل الشركة الا اذا توفي احد الشركاء وبقي قائمة بين الشركاء الباقين وبين ورثة الشريك ويجب على الشركاء في حالة ما اذا فقدت ثلاثة ارباع راس مال الشركة أن يستشيروا الشركاء لتقرير أمر مصير الشركة ويجب الاشهار طبقا لنص المادة 589 من القانون التجاري.

المادة السابعة والعشرين: التصفية

عندما تنتهي الشركة أو تحل قبل الاوان لأي سبب كان يقوم المسيرون بالتصفية والناتج الصافي بعد التصفية يسدد للشركاء مبلغ حصصهم وما زاد عنه يوزع عليهم حسب الاسهم التي تكون لهم في الشركة.

المادة التاسعة والعشرون: المصاريف

تتحمل الشركة جميع المصاريف اللازمة لهذا العقد وتوابعه القانونية طبقا لما هو جاري به العمل وتدرج في المصاريف العامة.

ثانيا: محضر الجمعية العامة العادية

في عام 2001 وفي 31-07-2000 على الساعة الثانية زوالا انعقدت الجمعية العامة العادية للشركة حيث فتح الرئيس التصويت على اللوائح التالية:

اللائحة الأولى: بعد تلاوة تقرير الادارة والاطلاع على حسابات السنة المالية المقفلة في 31-12-1999 وتصادق الجمعية العامة على الحساب اختامي، والمحدد بمجموع الحساب الختامي لجدول الاصول والخصوم والمقدر بـ: 3001398.00 دج وثلاث ملايين وواحد الف وثلاث مئة وثمانية وتسعون الف دينار جزائري.

اللائحة الثانية: بعد تلاوة تقرير الادارة حول الحسابات السنة المالية المقفلة بتاريخ 31-12-1999 تقرر الجمعية وتصادق على ايقاف السنة المالية.

ثالثا: السجل التجاري:

يعتبر السجل التجاري من اوراق الدائمة داخل المؤسسة ويعتمد عليه محافظ الحسابات في بداية مهمته لانه تحتوي على المعلومات حول المؤسسة وهي:

-العنوان الاجتماعي

-التسمية أو اللافتة المستعملة

-ولاية

-الشكل القانوني

-راس مال الاجتماعي

-تاريخ بداية النشاط

-عدد المحلات الثانوية

-الممثل القانوني للشركة

-قطاع النشاط

-رمز النشاط

-عدد المحلات الثانوية

-الممثل القانوني للشركة

-قطاع النشاط

-رمز النشاط، نص النشاط

المطلب الثاني: العينة التي اعتمد عليه محافظ الحسابات

1-طريقة الجرد:

تعتمد المؤسسة X على نظام الجرد السنوي أي مرة في نهاية سنة مالية 31-12-Nذ

2-يقوم محافظ الحسابات بتشكيل فريق عمل بتوزيع عليهم مهام.

3-التأكد من الاصول وملكية المؤسسة لها،

4-العينة التي قام باختياره هي عينة الاشهر الفردية.

5-بعد النظر الى الهيكل التنظيمي وضع خريطة تدقيق على اساس المصالح.

6-نقاط الضعف في الرقابة الداخلية عدم تسجيل المعدات

7-معدل الاهتلاك ثابت والمؤسسة تلتزم به.

المبحث الثالث: تقرير محافظ الحسابات عن المؤسسة محل الدراسة

يتمثل عمل محافظ الحسابات في مراجعة حسابات القوائم المالية واعداد حول ما قام بانجازه

المطلب الأول: التقرير العام لمحافظ الحسابات

طبقا لاحكام المادة 715 المكرر 4 من المرسوم التشريعي رقم 93-08 لـ25-04-1993 المعدل والمكمل للأمر 79-59 لـ 26-09-1975 القانون التجاري المادة 28 و29 وقانون رقم 91 -08 بتاريخ 27-04-1991 الحامل لتنظيم مهنة جراء المحاسبة، ومحافظين الحسابات والمحاسب المعتمد، والمادة 1(ايضا تحتوي على حالة شركة ذات مسؤولية محدودة X لي الشرف ان اقدم لكم تقرير العام لمحافظ الحسابات تحمل مايلي:

-رقابة الحسابات السنوية الممتدة من 01-01-2000 الى 31-07-2000.

-الفحص والمعلومات الخاصة منصوص عليها في القانون.

-ملفات المحاسبة المصادق عليه حسب قواعد المادة 715 والوثيقة 75-59 بتاريخ 26-09-1975 تحتوي على قانون التجارة معدل والمكمل والذي نص عليه مسير المؤسسة لتعريف:

أ-الميزانية وجدول حسابات النتائج والملاحق مصادق عليه وملحق في التقرير الحاضر

ب-تقرير حول الوضعية المالية وحسابات المؤسسة المربوطة بالمدة حتى 31-07-2000

المدة القانونية المرتبطة بتسليم الملفات والعقود لجمعيته العامة للشركاء المدعوين للحضور حول حسابات عام 2000 اذا تم التزامها في نفس الوقت اريد اخباركم انه توجد متابعة ومراقبة قضائية مفروضة على المؤسسة المحدودة X ابتداء من 07-08-2000 والملفات الحسابية المرتبطة بالمدة الزمنية من 01-08-2000 حتى 31-12-2000 لم تضع تحت تصرفي وذلك رغم مراسلتي للتذكير بتاريخ 10-04-2001.

مراقبة الحسابات الاجتماعية كانت تحت امتثال للاجراءات المستخدمة من طرف محافظ الحسابات.

التدقيق المحدد المنصوص في القانون:

1التقرير المعنوي للمسير:

لقد تم التحقق من صحة وصدق المعلومات المرتبطة بالحالة المالية والحسابات الاجتماعية المقدمة في التقرير المعنوي المقدم من طرف مسير الشركة.
هذا التقرير لا يقدم أي معلومات أو ملاحظات متعلقة بحسابات 2000.

2-مشاركة الموظفين:

مشاركة الموظفين مقرر تنفيذها من خلال المادة الصادرة في القانون 90-11 بتاريخ 21-04-1991، المادة 19 المرتبطة بعلاقة العمل, ومؤمنة من طرف النقابة المؤرخة في 29-11-1999 من خلال التقرير الخاص بالاتحاد الاقليمي رقم 99-209 الصادر في 29-11-1999.

3-الاتفاق الجماعي والنظام الداخلي:

الاتفاق الجماعي والنظام الداخلي المقرر تنفيذها على التوالي من خلال حكم المادة 114 المتبعة والمادة 75 من القانون 90-11 بتاريخ 21-04-199& المتعلقة بعلاقة العمل القوة على مستوى المؤسسة تم تحديدها من خلال السلطات المخولة تحقيقا لهذه الغاية ويتضح فيما يلي:

أ- **الاتفاق الجماعي:**

-مفتشية العمل تحت الرقم 01 بتاريخ 14-02-2000

-كاتب المحكمة تحت الرقم 102 بتاريخ 26-02-2000

ب- النظام الداخلي:

-مفتشية العمل تحت الرقم 05 بتاريخ 14-11-1999

-كاتب المحكمة تحت الرقم 513 بتاريخ 16-11-1999

4-راس المال العامل:

في 31-07-2000، راس مال العامل في شركة ذات المسؤولية المحدودة X بقيمة 3.199.471.00 بعد التقييم كما يلي:

الوحدة -دج- **جدول رقم 1.3 تقييم راس مال العامل**

المدة	القيمة		تقييم	الملاحظة
		القيمة	%	
8 اشهر 1998	2813670	-	25.06-	
1999	3534053	720383	-9.47	
7 اشهر 2000	3199471	334582		
		-		

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على وثائق من مكتب محافظ الحسابات

التعليق على النتائج:

راس مال العامل ارتفعت قيمته سنة 1999 بـ: 720383، وانخفضت سنة2000 بـ 334582 –ومعدل التقييم أصبح سالب.

صافي الاصول:

في 31-07-2000، صافي الاصول للمؤسسة بقيم 3.046,982.00دج، بعد ملاحظة التقييم كما يلي:

جدول رقم2.3 تقييم صافي الاصول

الوحدة -دج-

الملاحظة	تقييم		القيمة	المدة
	%	القيمة		
من 14-03-1998	-	-	2009362	8 اشهر 1998
الى 31-12-1998	49.37	992036	3001398	1999
	49.83	1495584	4496982	7 اشهر 2000

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على وثائق من مكتب محافظ الحسابات

التعليق على النتائج:

الحسابات تتطلب يقظة التي تك انجازها من خلال ركيزة وتوصية المهنية وهي موضوع افتتاح وتحديث الكتب القانونية ومعالجة عنصر الاستثمار والمخزون وارادات الاستهلاك المنخفضة، وايضا تقديم الرسوم الموفرة من اجل CXC، اعتقد انها ستكون قادرة على التحقيق من الحسابات السنوية المذكورة في الملحق في التقرير الحاضر عادية وصادقة. وقد اعطيت صورة وفية أو صادقة حول نتائج العملية المنقضية وكذا الوضعية المالية لمؤسستكم في 31-07-2000

المطلب الثاني: تقرير خاص بمحافظة الحسابات

التعليق على الجور التي ارتفعت

شهادة من المبلغ الاجمالي لخمسة رواتب الاكثر ارتفاعا المدفوعة خلال السنة المالية 2000 مطابقة للمادة 680، والمرسوم التشريعي 93-08 بتاريخ 25-04-1993، مصحح ومكمل للوثيقة 75-59، بتاريخ 26-09-1975 الحامل للقانون التجاري، مسير مؤسسة ذات مسؤولية المحدودة X ذكر وأعطى المبلغ الاجمال ومكافآت المدفوعة لخمسة اشخاص الاحسن اجرا في المؤسسة هذا المبلغ ارتفع الى 559.03246 دح في سبعة اشهر يتضح كما يلي:

جدول رقم 3.3 تقييم الاجور

رقم	اسم ولقب	المهنة	المبلغ الاجمالي السنوي
1	H.L	رئيس مصلحة الادارة والمحاسبة	116289.76
2	B.S	رئيس مصلحة التقنية	111839.00

3	M.X	المسير	123582.64
4	B.M	رئيس الفريق	104756.28
5	B.N	سائق جميع الفئات	102564.78
المجموع			559032.46

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على وثائق من مكتب محافظ الحسابات

طبقا لشروط الوثيقة 75-59 في 26-09-1975 الحامل للقانون التجاري المعدل والمكمل لي الشرف بتقديم تقريري الخاص حيث يظهر النتائج الاجمالية للمؤسسة خلال 3 سنوات المالية المنقضية انطلاقا من قانون الاساسي:

جدول رقم 4.3 تقييم النظام الضريبي

فترة	المبلغ الاجمالي	المبلغ الاجمالي للضريبة	صافي الدخل المتراكم
عام 1998	24803.04	17362.13	17362.13
عام 1999	399466.38	279626.25	296988.38
عام 2000 7 اشهر	1350834.35	945584.05	1242572.43
المجموع	1775103.47	1242572.43	1242572.43

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على وثائق من مكتب محافظ الحسابات

محافظ الحسابات

غياب اتفاقية مقيدة أو اتفاقية غير مقيدة المادة 628 من المرسوم التشريعي بتاريخ 93-08 بتاريخ 25-04-1993 الحامل التعديل والمكمل للقانون التجاري

وفق للحكم المذكور اعلاه للمادة 28 من القانون 91-08 بتاريخ 27-04-1991 تحمل تنظيم مهنة خبير الحسابات ومدقق الحسابات ومحاسب المعتمد وفي المادة 02 من القرار رقم 94 SPM/103 في 02-02-199'، صادر عن وزير الاقتصاد المتعلق بمهنة محافظ الحسابات، أود اعلامكن انه ليس لدي علم بالاتفاقية المشار والبنود والمراجعات مسير المؤسسة X من جهة لم يظهر أي اتفاقية تدخل في هذا الاطار.

في الواقع النظام الاساسي للمؤسسة لم يقدم استشارات مراقبة.

المطلب الثالث: التقرير التقني تعليقات حول الحسابات

ا- حقوق المساهمة

-حقوق المساهمين في X كما يلي:

1-المساهمة الاولية للشركات الزميلة تقدر بمبلغ 1492.000.00دج، مقدمة من طرف التعويضات المساهمة، في فتح حق COD المدفوعة من طرف الخزينة العامة في اطار تصفية الشركة الام X

2-الاحتياط عام 1999: 42.036.00دج

3-النتيجة عام 1998:17362.00دج

عام 2000: 945584.00دج

4-احتياط من اجل الخسائر والتكاليف: 2000.000.00

يكون المجموع: 4496982.00

صافي الموجودات:

في 31-07-2000 صافي الموجود، للشركة ايجابي يقدر بـ: 2.496.982.00دج وتحليله كما يلي:

-راس مال 1492000.00 دج

-نتيجة عام 1998 RIX 17362.00 دج

-نتيجة عام 1998 احتياطي: 42036.00 دج

-نتيجة عام 2000 لم يبقى: 945584.00 دج

-احتياطي الخسائر والتكاليف: 2000.000.00 دج

المجموع: 4496.982.00 دج

لتحديد صافي اصول الشركة، احتياطي الخسائر والتكاليف تأخذ على انها ديون غير مستحقة.

II-الاستثمارات:

القيمة الاجمالية للاستثمارات تظهر من خلال جدول الميزانية في 31-07-2000 بمبلغ يقدر بـ815945.56 دج لا تمثل واقع المعدات التي تحتفظ بها الشركة.

في الواقع المعدات اخذت من طرف الشركة X في اطار تصفية الشركة X، والمقدر تقريبا 20.000.000.00دج وهم دائما تحت تقييم من طرف ادارة المنطقة لولاية مستغانم وأن توظف الاستهلاك متعلق بعام 2000 والمقدر تقريبا بـ 550.000.00دج، وسجل مؤقتا في حسابات 19 احتياطي الخسائر والتكاليف.

الجرد المادي للمعدات موجود"غير مقدر" مقدم ووضع تحت تصرفنا.

III-المخزون:

-زاوية مخزون تظهر في جدول الميزانية في 31-07-2000، بقيمة صفر وذلك لعدم انهاء عملية التقييم الجرد المادي:

لم يتم تقديم جرد مادي للمخزون حجر من طرف المؤسسة بتاريخ 31-07-2000

IV-المديونية والتوفير:

في 31-07-2000 القيمة الاجمالية للديون كما ظهرت في جدول الميزانية قدرت بـ24-300-7240دج وهي كما لي:

جدول رقم 5.3 جدول المديونية والتوفير

الرقم	المادة والمخزون	1998	1999	2000
40	حسابات الديون المطلوبة	47004.76	13357.56	-
42	ديون استثمارات	2760.00	2760.00	2760.00
43	ديون المخزون	-	45000.00	45000.00
44	ديون الشركاء	1492.000.00	1492.000.00	1492.000.00
45	حسابات مسبوقة	-	-	-
46	مقدم التشغيل	930470.00	930470.00	3014270.25

47	ديون على العملاء	141460.39	141460.39	2141142.73
48	المتوفر	752408.24	752408.24	545127.26
	المجموع	3366103.39	5296920.20	7240300.24
	التقييم N +1 /N	-	1930816.81	1943380.04
	النسبة	-	57.36	36.68

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على وثائق من مكتب محافظ الحسابات

التعليقات:

ديون استثمارات يجب أن تمثل 80% من مجموع العام COD وتحتفظ الخزينة العامة، وذلك من اجل تسوية مبلغ أو قيمة الدفعة الاولى للمعدات، للشركة القديمة X في اطار تصفية الشركة الام.

-مقدم التشغيل يقدر بـ 41.63% في زاوية الديون

-ديون العملاء تقدر بـ 29.57% من القيمة الاجمالية في زاوية الديون

-التوفير 7.53 % من نفس القيمة

-قام بتسجيل وانهاء جدول الصندوق النقدي في 31-07-2000 ولكن القيمة مطابقة مع دفتر الحساب وهناك خلل زيادة تقدر بـ0.29 دج كما يلي:

-حساب البنك: 503321.55 دج

-المتوفر في الصندوق: 41805.71

الحساب في دفتر الحسابات العام: 545127.26دج

-وجود فعليا 545127,55 دج اي يوجد بزيادة تقدر بـ0.29 دج

-تم اخراج حالة الحساب البنكي 31607-2000

V-الديون:

في 31-07-2000 القيمة الاجمالية للديون تصاعدت الى قيمة 2947814.35 دج حيث كانت في 31-12-1999: 1760106.36 دج كما يتضح كما يلي:

جدول رقم 6.3 الديون

الرقم	المادة والمخزون	1998	1999	2000
52	ديون استثمارات	20000.00	-	-
53	ديون المخزون	27105.20	10000.00	10000.00
54				
55	ديون دفعات الشركاء	434168.05	1202041.41	1920344.03
56	ديون التشغيل	31400.00	31400.00	268990.71
57	ديون تجارية			
58	دفعات البنك			
	المجموع	569672.94	1760106.36	2947814.35
	التقييم N +1 /N	-	1190433.42	1187707.99

67.48	208.97	-	النسبة المرتفعة	

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على وثائق من مكتب محافظ الحسابات

تعليقات:

المنشور 54، تحجز الحسابات

وقد سجل مبلغ اجمالي يقدر ب1920344.03دج، تمثل 65.14% من المبلغ الاجمالي للديون في حين ديون التشغيل تتمثل في 25.37 %

VI-حسابات التسيير:

6-1 تكاليف التشغيل:

في 31-07-2000 المبلغ الاجمالي للتكاليف تصاعد الى مبلغ 5072.948دج بمقابل 5415466.65 دج في عام 1999، مع انخفاض في التكاليف 342518.14دج في 7اشهر فقط وقد تم تحليلها كما يلي:

جدول رقم 7.3 التكاليف

الرقم	تعيين التكاليف	1998	1999	2000
60	م استهلاكها	619896.11	1544165.32	1552425.17
61	Four /M اهتلاك	409713.00	561672,02	331887.09
62	خدمات	945089.90	1866038.76	1676956.58
63	مصاريف موظفين	77889.33	242576.15	332946.73
64	ضرائب ورسوم	1536.40	43221.70	10973.76
65	مصاريف مالية	29382.98	15533,59	47593.93
66	تكاليف مختلفة	1162.50	121889.11	83147.81
67	تخفيضات	505872.04	1020370.00	1037017.44
68	تكاليف التشغيل			
	المجموع	2590542.26	5415466.65	5072948.51
	التقييم N +1 /N	-	2824924.39	342513.14
				-
	النسبة	-	109.35	-6.32

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على وثائق من مكتب محافظ الحسابات

التعليقات:

تكاليف التشغيل يتم تقديمها اساسا انطلاقا من تكاليف الموظفين بمنافسة تقدر ب33.06 % استهلاك الموارد واللوازم بالمنافسة 60.30% والضرائب والرسوم ب6.56% وتكاليف خارج التشغيل ب20.44%.

وبالاضافة الى ذلك المبلغ منح خفض لا يدخل في المنح المرتبطة بالمعدات المأخوذة في ماي 1998 لا تزال غير مقيمة مقدرة بسعر موحد ب550.000.00 دج وذلك في 7 اشهر أولى من عام 2000.

-الاحتياط:

تنفيذ لقرار الجمعية العامة للشركاء بتاريخ 28-01-1999 تقرير 28-01-1999، تمت دراسة بيع اكسسوارات الهيدروليكية وقطع الغيار، انه لا توجد لديها اي فائدة للمؤسسة والمقدرة بقيمة 715250.00دج.

الايرادات:

المبلغ الاجمالي للايرادات عام 2000 تصاعد الى 5953.347.80دج بمقابل 5.5750932.73دج لعام 1999 وكانت الزيادة بـ202415.07دج في 7 اشهر المتمثلة في:

جدول رقم 8.3 المبيعات

الرقم	تعيين مخزون	1998	1999	2000
70	مبيعات بضائع	176857.89	1284522.65	715260.00
71	انتاج مبيع	-	36473.99	1551580.96
74	الخدمة المقدمة	2438487.41	44299360.09	3640041.47
77	منتجات	-	-	42322.71
79	النتيجة خارج التشغيل	-	-	4142.66
	المجموع	2590542.26	5415466.65	5953347.80
	التقييم N/ N +1	-	3135587.43	202415.07
	النسبة	-	119.89	3.52

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على وثائق من مكتب محافظ الحسابات

التعليق على الحسابات:

زاوية بيع المنتوج، انتاجها، بيعها وتقديم خدمات كلا سجلت عام 1999، تقيم على التوالي:

44.32% انخفضت في المرة الاولى

42.53% انخفضت في المرة الثانية

17.83% انخفضت في المرة الثالثة

نتيجة السنة:

النتيجة الاجمالية لأي عام يظهر في جدول توازن والمستفيد بـ1350834.35 دج أو ضريبة صافي 945584.05 دج

جدول رقم 9.3 المبيعات: تقييم صافي الموجودات لشركة المسؤولية المحدودة X

تحديد الزوايا	1998	1999	2000
1-حقوق المساهمين راس المال احتياط نتيجة احتياط الخسائر والتكاليف المجموع	 1492000.00 - 17362.00 500000.00	 1492000.00 17362.00 42036.00 1450000.00	 1492000.00 59398.00 945584.00 1 2000.000,02
2-الموجودة دون قيمة المجموع	200963200 -	300139800 -	449698200 -
3-صافي الموجود الحقيقي -احتياط الخسائر والتكاليف -احتياط عطل مدفوعة الاجر -احتياط الديون -احتياط من اجل المالية المجموع	- 200936200 PM PM PM PM	- 300139800 PM PM PM PM	- 449698200 PM PM PM PM
4-صافي الاصول			
	200936200	300139800	449698200

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على وثائق من مكتب محافظ الحسابات

1 تجرد بان نتيجة عام 2000 في الحسابات المالية، قد تنشأ في 01-07-2000، لم يتم توزيعها ولكن من المحتمل وضعها في الحساب ونتيجة انتظار رفع الحوالة المفروضة حاليا على المؤسسة.

2 احتياطي الخسائر والتكاليف المخصصة لتغطية رسوم الدين لم يتم بعد كمية يتم استيعابها في الديون غير المستحقة ولكن في تحقيقها تقييمهم للحسابات الميزانية العمومية في الاهتلاك كما يلي:

جدول رقم 10.3 تقييم الديون

تحديد الزوايا	1998	1999	جويلية2000
المخزون	-	-	-
الديون 1	25639330.00	4491021.00	6692413.00
المتوفر	752480.00	789781.00	54527.00
المجموع	3316338.00	5280802.00	6147286.00
الديون	502668.00	1746749.00	2917815.00
المجموع	502668.00	1746749.00	2947815.00
راس المال	2813670.00	3534053.00	3199471.00

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على وثائق من مكتب محافظ الحسابات

التعليق على النتائج:

راس المال ارتفع سنة 1999 عن سنة 1998 بقيمة 720383.

وسنة 2000 انخفض بقيمة 334582 –

لم ندرج الديون المستحقة للخزينة العامة تحت اسناد ادارة التامين من اصول الشركة الأولىX

خلاصة الفصل:

بعدما يقوم محافظ الحسابات بقبول المهمة المراجعة، يبدأ بالتعرف عليه من خلال الوثائق قانونية تثبت وجودها وممارسته نشاطها، ثم يقوم تقيين نقاط القوة والضعف الرقابة الداخلية ومراجعة حسابات الميزانية للتأكد من ان المعلومات المالية صادقة، واخيرا يقوم بابداء رايه حول القوائم المالية.

الخـاتمـة

.كانت هذه الدراسة محاولة الربط بين الجانب النظري ودراسة حالة من خلال موضوع دراستنا المصادقة على المعلومات المالية والمحاسبية ومسؤولية محافظ الحسابات، حيث تطرقنا الى مراجعة الحسابات واهميتها واهدافها والمعايير التدقيق المتعارف عليه التي يجب أن تتوفر في محافظ الحسابات حتى تكون لعملية المراجعة معنى لوجودها.

محافظ الحسابات يلتزم بالواجبات المهنية في اداء المهام الموكلة له وذلك سعيا وراء معلومات مالية صادقة تبين المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، لان تقرير محافظ الحسابات يتحمل فيه مسؤولية لانه يمثل ضمان المستخدمين.

ويمكن ذكر نتائج البحث واختبار الفرضيات والتوصيات وآفاق البحث كما يلي:

أولا: نتائج البحث

1-النتائج النظرية:

-مراجعة الحسابات تطورت اهدافها وزادت اهميتها وهذا راجع الى الظروف المحيطة حولها،

-ظهرت انواع جديدة لمراجعة الحسابات وهذا نتيجة توسع الميدان المهني،

-محافظ الحسابات تم تنظيم المهام الموكلة له والاجراءات التي يتبعها من مختلف انحاء دول العالم والجزائر ايضا تقوم بتغيير قوانين تخص محافظ الحسابات حتى يمكن ان يتبعها في التخطيط الى عملية التدقيق حتى يتم التوصل الى ابداء رايه ويكون صحيح.

توجد عدة انواع للتقارير التي يلجأ اليها محافظ الحسابات حتى تكون مطابقة مع القوانين الدولية،

- محافظ الحسابات توجد له عدة ادوات وتقنيات يمكن أن يتبعها في التخطيط الى عملية التدقيق حتى يتم التوصل الى ابداء رايه ويكون صحيح.

-توجد هدة انواع للتقارير التي يلجأ اليها محافظ الحسابات في نهاية المهمة وذلك حسب القوائم المالية التي قام بمراجعتها.

-توجد لمحافظ الحسابات مسؤوليات متعددة وذلك بحسب الخطأ أو المخالفة الذي قام بها سواء اثناء ممارسته مهنته أو في التقرير الذي يقدمه للأطراف المستخدمين له.

2-النتائج التطبيقية:

محافظ الحسابات يقوم باتباع منهجية التي تم التطرق اليها في الفصل النظري من خلال التعرف على المؤسسة والتأكد من وجودها وذلك عن كريق الوثائق القانونية التي تثبت صحة ذلك حتى يقبل مراجعة حساباتها,

-يعتمد محافظ الحسابات في مراجعة الحسابات على عينة وفي حالة اكتشاف الاخطاء لا يقوم بتوسيع العينة بل ذكر الملاحظات التي شملت عملية المراجعة.

-تكمن مسؤولية محافظ الحسابات في الوقوف على نقاط الضعف والقوة للرقابة الداخلية وتقابلها ايضا مسؤولية التقرير الذي قام باعداده لانه يتم عن طريق اتخاذ قرارات،

-محافظ الحسابات يقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية للتأكد من انه نظام فعال ويمكن الاعتماد على الوثائق الداخلية والخارجية للمؤسسة التي تم الحصول عليها من اجل القيام بمراقبة حساباتها،

-محافظ الحسابات يقوم باختيار المؤسسة بنقاط الضعف الموجود في النظام من اجل القيام بإجراءات تصحيحية لتكون العمليات المسجلة ف حسابات المؤسسة لا تحتوي على التلاعبات ويقوم محافظ الحسابات كل سنة بالتأكد من فعالية هذا النظام للتأكد من تطبيقه لأنه في بعض الاحيان توجد له آثار على حسابات القوائم المالية.

-المصادقة التي يقوم بها محافظ الحسابات لها تأثير على محافظ الحسابات نفسه من حيث انه يكتسب سمعة في ميدان عمله.

-المصادقة على المعلومات المالية والمحاسبية تمثل الضمان الذي يتطرق له الطالب خلال السنوات الجامعية

-التعمق اكثر في التدقيق من خلال تكوين فروغ لها ليتم الفهم الجيد لهذه المهنة حساسة داخل المجتمع،

ثالثا: آفاق البحث:

كأفاق مستقبلية نرى من الضروري قيام بدراسات حول محافظ الحسابات مثل:

-محافظ الحسابات والامتناع عن ابداء راي عن طريق دراسة ميدانية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

نواف محمد عباس الرماحي ،"مراجعة المعلومات المالية " ، الطبعة 10 ، دار الصفاء ، الأردن ، 2112 ، ص 07.

[1] منصور أحمد البديوي ، شحاته السيد شحاته، "دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية"، الدار الجامعية ، مصر ،2112 -2113 ، ص 03.

[1] ألفين أرينز، جيمس لوباك،" المراجعة مدخل متكامل ، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، مراجعة أحمد حامد حجاج ، دار المريخ ، السعودية ،

بدون سنة النشر، ص 20.

[1] مصطفى يوسف كافي،"تدقيق الحسابات في ظل البيئة الإلكترونية واقتصاد المعرفة "، الطبعة 10، مكتبة المجمع العربي، الأردني، 2104 ص07.

[1] محمد سمير الصبان، " الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والممارسة"، دار النهضة العربية، بيروت،0288،ص01.

[1] احمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ،ص 5-6 .

[1] خالد أمين عبد هللا، علم تدقيق الحسابات -الناحية النظرية-، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 21-22 .

[1] نفس المرجع، ص24 .

[1] محمد حولي، المراجعة المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير جامعة باتنة، 2009 ،ص 11.

[1] بوسنة حمزة،دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الرباح، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات مالية و محاسبة معمقة، جامعة فرحات 2، عباس سطيف،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، 2012 ،ص3-4.

[1] رأفت سلامة محمود وآخرون , "علم تدقيق الحسابات النظري" , الطبعة 2, دار المسيرة,الأردن ,0222 , ص 01.

[1] محمد سمير الصبان ، عبد الوهاب نصر على ، " المراجعة الخارجية : المفاهيم الأساسية و آليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها و المعايير الدولية"، الدار الجامعية ، مصر 2112 ، ص 34 ، 35.

[1] غسان فالح المطارنة ، "تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية "،الطبعة 0 ، دار المسيرة ، الأردن ، 2111، ص 31.

[1] توفيق مصطفي أبو رقبة ،عبد الهادي اسحق المصري تدقيق ومراجعة الحسابات دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع ،(2014)،ص: 19-20-21.

[1] حجبة منصورية (2018) دور التدقيق المحاسبي في تحسين الاداء المالي دراسة سوناطراك ، مذكرة الماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة مستغانم 2017-2018 ، الموقع الالكتروني e-biblio.univ.mostX.dz. تاريخ الاطلاع 19 -05-2022 ص:9.

[1] وليام توماس ، أمرسون هنكي ص 53.

[1] ClXude Grenier et JeXn Bonbouche , OP .cit , P 99.

[1] www . theiiX . org

[1] محمد سمير الصبان. الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعي، القاهرة، 1993 ، ص73.

[1] مصطفى حسين خضير. المراجعة: المفاهيم و المعايير و الإجراءات، مطابع جامعة الملك سعود ، الشارقة، 1996، ص45.

[1] غوالي محمد بشيء دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير،جامعة الجزائر ، 2004،ص 11.

[1] خالد الخطيب، خليل الرفاعي ،علم تدقيق الحسابات النظري والعملي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى ،2009، ص119.

[1] JXcques Podevin, le commissXire Xux comptes, édition DXlloz, pXris, FrXnce, 1996, p.p: 11-.21.

[1] الجريدة الرسمية ،القانون رقم 10-01 مؤرخ في 29 جويلية، يتعلق بمهن الخبت المحاسب ومدقق الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 42، المادة 22، 2010، ص 07.

[1] محمد سمير الصبان وعبد الله هلال ،الأسس العلمية لمراجعة الحسابات، الإسكندرية ،دار الجامعية 1998.،ص 21.

[1] الجريدة الرسمية ،القانون رقم 10_01 مرجع سبق ذكره ص 5.

[1] رأفت سلامة محمود ، أحمد يوسف كلبونة ،عمر محمد زريقات ،علم تدقيق حسابات النظري ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الأردن الطبعة الأولى ، 2011 ،ص : 113_114.

[1] عاهد عيد سرحان ، دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل ،2007، ص ، 33_34.

[1] بن محمد رشيدة ، مذكرة تخرج ، مدقق الحسابات وأخلاقيات المهنة ، ص 66_67.

[1] وهيبة ديجي" دور استراتيجية التميز في تحسين أداء المؤسسة الإقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013، ص51.

[1] مجلة الباحث"دورية عملية محكمة صادرة عن كلية العلوم الإقتصادية"، جامعة ورقلة، العدد 7، 2010،ص 218.

[1] خريف عبد الرؤوف، "أهمية التحليل المالي في تقييم المؤسسات الاقتصادية"مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة عبيد خيضر، بسكرة، 2007 ،ص29.

[1] عبد المليك مزهودة، "الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم التسيير"، مجلة العلوم الانسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010، ص87.

[1] حفصي رشيد، "تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011،ص20.

[1] شباح نعيمة،" دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر،2008/2007، ص 10.

[1] عادل عيشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة وهران، 2015، ص06

[1] مجلة الباحث ، دورية عملية محكمة صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد السابع، 2010، ص 89.

[1] محمد محمود الخطيب، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص 35.

[1] السعيد فرحات جمعة، " الأداء المالي لمنظمات الأعمال"، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2000، ص 247.

[1] عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002، ص 90

[1] المصدر: مليكة رغيب، ميلود بوشنقير" التسيير المالي والمحاسبي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ص 37

[1] المصدر: عبد الناصر نور، منير شاكر محمد، " التحليل المالي"، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان الأردن، 2005، ص 56 .

[1] مليكة زغيب ، ميلود بوشنقير، التسيير المالي والمحاسبي حسب البرنامج الرسمي الجديد" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010

عبد الناصر نور، منير شاكر محمد" التحليل المالي"، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005، ص ص 56- 63.

[1] المصدر: خالد وهيب الراوي، يوسف سعاد" التحليل المالي للقوائم المالية"، دار المسيرة للنشر، الأردن ، 2000، ص 65.

[1] المصدر: محمد محمود يوسف،" البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005، ص52.

[1] محمد محمود يوسف، " البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005، ص 52-57.

[1] المصدر: بن خروف جليلة، "دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات" ، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009، ص 90 .

[1]المصدر: شعيب شنوف،" محاسبة المؤسسة ج 1"، مكتبة الشركة الجزائرية ، بودواو ، الجزائر ، 2008، ص 10.

الملخص

ملخص :

محافظ الحسابات يلتزم بالواجبات المهنية في اداء المهام الموكلة له وذلك سعيا وراء معلومات مالية صادقة تبين المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، لان تقرير محافظ الحسابات يتحمل فيه مسؤولية لانه يمثل ضمان المستخدمين- .إن مراجعة الحسابات تطورت اهدافها وزادت اهميتها وهذا راجع الى الظروف المحيطة حولها، -ظهرت انواع جديدة لمراجعة الحسابات وهذا نتيجة توسع الميدان المني، -محافظ الحسابات تم تنظيم المهام الموكلة له والاجراءات التي يتبعها من مختلف انحاء دول العالم والجزائر ايضا تقوم بتغيير قوانين تخص محافظ الحسابات حتى يمكن ان يتبعها في التخطيط الى عملية التدقيق حتى يتم التوصل الى ابداء رايه ويكون صحيح- .توجد عدة انواع للتقارير التي يلجأ اليها محافظ الحسابات حتى تكون مطابقة مع القوانين الدولية، ممحافظ الحسابات توجد له عدة ادوات وتقنيات يمكن أن يتبعها في التخطيط الى عملية التدقيق حتى يتم التوصل الى ابداء رايه ويكون صحيح- .توجد هدة انواع للتقارير التي يلجأ اليها محافظ الحسابات في نهاية المهمة وذلك حسب القوائم المالية التي قام بمراجعتها .توجد لمحافظ الحسابات مسؤوليات متعددة وذلك بحسب الخطأ أو المخالفة الذي قام بها سواء اثناء ممارسته مهنته أو في التقرير الذي يقدمه للأطراف المستخدمين له

الكلمات المفتاحية : التدقيق المحاسبي- محافظ الحسابات المعلومة المالية

Summary

The accounts governor is committed to professionalduties in performing the tasksassigned to him in pursuit of honestfinancial information that shows the truefinancial position of the institution, because the report of the accountsgovernorbearsresponsibility becauseitrepresents the guarantee of users. - The audit of the accounts has developed its objectives and increased its importance, and this is due to the surrounding circumstances. - New types of auditing have emerged, and this is a result of the expansion of the professional field. - The account governor has been organizing the tasks assigned to him and the procedures that he follows from various parts of the world, and Algeria is also changing laws pertaining to account portfolios so that he can follow them in planning the auditing process until an expression of opinion is reached and is correct. - There are several types of reports that the account governor uses at the end of the assignment, according to the financial statements he has reviewed. - The account manager has multiple responsibilities, according to the error or violation he committed, whether during the exercise of his profession or in the report he submits to the parties using him

Keywords: Accounting Audit - Portfolio Accounts Financial Information